حَاشِيَةُ الأَهْدَل

عَلَـى

المنظُومَةِ البَيْقُونِيَّة

مِن أحسن الشُّروح المختصرة على المنظومة البيقونية
تُطبع لأوَّل مرَّة على ثلاث نسخ خطية

إملاء

عبد الرحمن بن سليمان مقبول الأهدل
المتوفي سنة (١٢٥٠) هجرية

تحقيق وتعليق

أبي محمَّد عبد الله بن أحمد بن لَـمْـح الخولانــي

-الطبعة الثانية مصححة ومزيدة-

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدّمة فضيلة الشيخ: يحيى بن علي الحجوري

الحمدُ لله هو أهلُ التَّقوى وأهل المغفرة. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، معزّ من أطاعَه، وناصر من نصره. وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه البررة.

أمَّا بعد:

فقد طلب أخونا الباحث المفيد الداعي إلى الله : **عبدُ الله بن لَـمْح الخولاني** -حفظه الله- الاطلاع على ستّ رسائل من جهده الطيِّب، وعمله المفيد، بين: تأليفٍ، وجمعٍ، وتحقيق.

الرسالة الأولى: بعنوان: «إضاعة الصلاة» جمع فيها جمعًا طيبًا، وشرح فيها قولَ الله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعوا الصَّلَاة﴾، شرحًا حسنًا.

الرسالة الثانية: «شرح منظومة العراقي في الوضوء».

الثالثة: تحقيق «شرح الورقات» لمحمد بن أحمد المحلي الشافعي.

الرابعة: تحقيق وتعليق على «حاشية عبد الرحمن الأهدل على المنظومة البيقونيَّة».

الخامسة: جمعُ عددٍ من «شروح» قصيدة «غرامي صحيح» للإشبيلي، مع التعليق عليها.

السَّادسة: تحقيق رسالة «تزويج اليتيمة» للإمام محمد بن إبراهيم الوزير.

فاطلعتُ عليها ورأيتُ كلَّ هذه الرَّسائل السِّتّ فيها مباحث جميلة، وعليها تحقيقات وتعليقات نافعة جليلة، تدل على تمكُّن أخينا الباحث المفضال: عبد الله بن لَـمْح، زاده الله علمًا وهدى، ودفع عنه كلَّ سوء ورَدَى، وبالله التوفيق.

كتبه: يحيى بن علي الحجوري . ٤ / ذو الحجة / ١٤٣٠ هـ

مقدمة التحقيق

الحمد لله ربِّ العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وليُّ الصَّالحين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله إمام المتقين، وسيد الخلق أجمعين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ علمَ الحديث من أعظم العلوم نفعًا، وحاجةُ العلوم إليه شديدة، فلا ينفك عنه علم من العلوم، في جزئيَّاته أو كُليَّاته، ولهذا فقد أولاهُ علماؤنا غايةَ الاهتمام، تدوِينًا وتأليفًا، وبيانًا وتوضيْحًا، نثرًا، ونظمًا، وبَسْطًا، واختصارًا.

وقد نظمَ مهمَّاتِ هذا الفنِّ عددٌ من العلماء، كالعراقي، والسيوطي، والصنعاني، وغيرُهم كثير، بين مُسْهِبٍ ومختَصِر.

وممَّا نُظم في «علوم الحديث»: منظومة البيقوني رحمه الله، وتعتبر أحسن منظومات هذا العلم المختصرة للمبتدئين، لسلاسة ألفاظها، وعذوبتها، وانسجامها، وسهولتها، على مؤاخذات يسيرة عليها، وقد جعل الله سبحانه فيها بركةً عظيمةً، فأكثر الطلاب -بعده- أوَّل ما يبدؤون هذا العلم: بها، حفظًا، ودراسة، وتفهُّمًا.

ولهذا فقد كثُرت شروحها جدًّا، وذلك دليل على عِظَم نفعها، ومن بين تلك الشروح الكثيرة: شرح مختصَر للأهدل، وهو الذي بين يديك، فكَّ فيه العبارة، وقرَّب فيه الإشارة، وضمَّنها تنبيهات لطيفة، ونوادر ظريفة، متميِّزا بسهولة البيان، وكثرةِ المَعَاني، رغم قلَّة المباني.

فرأيت إخراجها، والتعليق عليها بما لا يخرجها عن مراد راقمها، والله الموفق.

كتبه: أبو محمد عبدُ الله بن أحمد بن لَـمْـح الخولانــي

بمكتبة دار الحديث بدمَّاج، في رمضان المبارك، سنة (١٤٣٠) ثمَّ قرأتُه وصحَّحت منه مواضع بمكة في ثالث أيام شهر ذي القعدة عام ١٤٤١

المنظومة وشروحها

قال الكتاني رحمه الله[١]: «و لـ: عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدِّمشقي الشافعي منظومةً تُعرف بـ: «البيقونية» في علم المصطلح، وضع الناس عليها شروحًا عديدة».

ثمَّ ذكر أربَعةً ممَّن شرَح المنظومة.

وقد أشرتُ في المقدمة إلى أنَّ لها شروحًا كثيرة، بين مطبوع، ومخطوط، مختلفة المناهج، والأساليب.

وسأذكر هنا بعضَ من شرحها.

١) عبدالقادر بن جلال الدِّين المحلي، واسم شرحه «فتح القادر المعين المغيث بشرح منظومة البيقوني في علم الحديث»[٢].

٢) محمَّد بن عبد الباقي بن يوسف الزُّرقاني المالكي أبو عبد الله، محدث، فقيه، أصولي، المتوفي سنة (١١٢٢ هـ)[٣]، وكتب الذي بعده على شرحه هذا حاشية.

٣) عطية بن عطية الأجهوري، الشافعي، توفي سنة (١١٩٠ هـ)[٤]، كتب حاشية على شرح الزرقاني، والشرح والحاشية مطبوعان.

٤) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد البديري، الدمياطي، الشافعي، الشهير بابن الميت توفي سنة (١١٣١ هـ)[٥].

---

(١) «الرسالة المستطرفة» (٢١٨).

(٢) مخطوط، منه نسخة بمكتبة جامعة الملك سعود، ومصوَّرته بحوزتي، وهو شرح مطوَّل جدًّا، يقع في أكثر من مائة لوح، في كل لوح صفحتان!!. قد طبع في مجلد.

(٣) «معجم المؤلفين» (١٠/ ١٢٤)، و«الرسالة المستطرفة» (٢١٨). مطبوع.

(٤) «معجم المؤلفين» (٦/ ٢٨٧). مطبوع.

(٥) «معجم المؤلفين (١١/ ٢٦٤)، وذكر أنه شرحها الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (٢١٨).

٥) محمد بن عبد الله زيتونة التونسي، المالكي أبو عبد الله، فقيه، أصولي، توفي سنة (١١٣٨ هـ)[١].

٦) محمد بن معدان، الحاجري، الشافعي، الأزهري، المعروف بجاد المولى فقيه، محدث، أصولي، توفي سنة (١٢٢٩ هـ)[٢].

٧) عبد الله بن علي بن عبد الرحمن، المصري، الشافعي، الأشعري، المعروف بسويدان، واسم شرحه «الكواكب النورانية على البيقونية في مصطلح الحديث»[٣].

٨) محمد عثمان بن محمد الميرغني، المكي الحنفي، مفسر، صوفي، توفي سنة (١٢٦٨ هـ)[٤].

٩) زين بن أحمد بن زين الصياد، المرصفي، الشافعي، الأزهري، توفي سنة (١٣٠١ هـ)، واسم شرحه: «التحفة الزينية على المنظومة البيقونية»[٥].

١٠) محمود بن محمد بن عبد الدائم، الشهير بنشابة، توفي سنة (١٣٠٨ هـ)[٦].

١١) علي بن محمد بن عامر النجار المصري، الشافعي، فقيه، أصولي، توفي سنة (١٣٥١ هـ)[٧].

١٢) عثمان بن محمد المكي التوزي الزبيدي، المتوفي بعد سنة (١٣٣٠)، واسم شرحه: «القلائد العنبرية»، وهو مطبوع.

١٣) محمد بن خليفة بن حمد النبهاني، الطائي، المالكي، توفي سنة (١٣٦٩

---

(١) «معجم المؤلفين» (١٠/ ٢١٥).

(٢) «معجم المؤلفين» (١٢/ ٤٠)، و«الرسالة المستطرفة» (٢١٨).

(٣) «معجم المؤلفين» (٦/ ٨٩).

(٤) «معجم المؤلفين» (١٠/ ٢٨٦).

(٥) «معجم المؤلفين» (٤ / ١٩١). مطبوع

(٦) «معجم المؤلفين» (١٢/ ١٩٦).

(٧) «معجم المؤلفين» (٧/ ٢٠٥).

هـ)[١].

ومن شروحها أيضًا:

١٤) «الباكورة الجنية» لمحمد أمين الإثيوبي.

١٥) «التقريرات السنية» لحسن محمد المشاط.

١٦) «شرح» الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى.

١٧) «شرح » شيخنا يحيى بن علي الحجوري، حفظه الله.

١٨) «الثمرات الجنية» لعبدالله الجبرين[٢].

وشروحًا دون ذلك كثيرًا، لعدد من المعاصرين، وأخرى مخطوطة لم تطبع بعد[٣].

---

(١) «معجم المؤلفين» (٩/ ٢٨٧)، واسم شرحه: «النخبة النبهانية».

(٢) وكل هذه الشروح مطبوعة.

(٣) وكتب محمود أحمد عمر الأزهري رسالة سماها: «طراز البيقونية» نظم فيها واحدًا وأربعين بيتًا، ضمَّنها البيقونية مع تعديل في بعض الأبيات، وإضافة، زاد فيها عدّة أنواع من أنواع علوم الحديث، مع تعليق عليها يسير، وهي مطبوعة.

ترجمة الناظم ، وصاحب الحاشية، ومستملي الحاشية

الناظم

ليس للناظم ترجمة مطوَّلة فيما نعلم، قال الكتاني[(١)]: عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدِّمشقي الشافعي. ووقع في «معجم المؤلفين»[(٢)]: طه بن محمد بن فتوح البيقوني، وقال: كان حيًّا قبل ١٠٨٠ هـ. ومنظومته هذه تدلُّ على أنَّه كان من المعتنين بعلم الحديث، وأصوله.

ترجمة صاحب الحواشي

عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر بن عبد القادر بن أحمد بن أبي بكر بن مقبول الأهدل الزبيدي، الشافعي، الحسيني، محدث، حافظ، فقيه، مفسر، أصولي، بياني، مشارك في بعض العلوم.

* ولد بزبيد في ذي القعدة، سنة (١١٧٩ هـ).

* نشأ في أسرة علم، فوالده محدّث فقيه، وجده كذلك.

قال الشوكاني رحمه الله في ترجمة والده: «سُلَيْمَان بن يحيى بن عمر الأهدل الزبيدي الشَّافِعِي. أَخذ عَن جمَاعَة من أَعْيَان بَلَده. وبرع فِي الْعُلُوم الْعَقْلِيَّة والنقلية وَعَكَفَ على التدريس فَأخذ عَنهُ الطّلبَة من أهل بَلَده وَغَيرهم وَصَارَ مُحدث الديار اليمنية غير مدافع، ورحل إليه الطّلبَة من سَائِر الْبِلَاد وَتفرد بِهَذَا الشأن وَاجْتمعَ لَدَيْهِ آخر أَيَّامه مِنْهُم جمَاعَة وافرة وَهُوَ الْمُفْتى فِي الْجِهَات الزبيدية والمرجوع إليه فِي جَمِيع المشكلات.

وَلما مَاتَ فِي يَوْم الْجُمُعَة خَامِس عشر شهر شَوَّال سنة ١١٩٧ سبع وَتِسْعين

---

(١) «الرسالة المستطرفة» (٢١٨).

(٢) (٥/ ٤٤).

وَمِائَة وألف قَامَ مقَامه وَلَده الْعَلامَة عبد الرَّحْمَن سُلَيْمَان فِي وَظِيفَة التدريس والإفتاء مَعَ حَدَاثَة سنّه وَله شغلة كَبِيرَة بالعلوم والعقلية والنقلية وميل إِلَى التَّعَبُّد وأفعال الْخَيْر، وَهُوَ الْآن حيّ وفتاويه تصل إِلَيْنَا[١]، وَهِي فَتَاوَى متقنة ينْقل فِي كل مَا يرد عَلَيْهِ من السؤالات نُصُوص أَئِمَّة مذْهبه من الشَّافِعِيَّة، وَقد كتب إِلَيّ معاهدة مُشْتَمِلَة على نثر حسن يدلُّ على تعلُّقه بالأدب.

ووالد المترجَم لَهُ: السَّيِّد يحيى بن عمر: هُوَ مُسْند الدِّيار اليمنية وَله «مَجْمُوع» فِي «الأسانيد» نَفِيس، وَمن بعده من المشتغلين بِعلم الرِّوَايَة عِيَال عَلَيْهِ»[٢].

* من تصانيفه عبدالرحمن بن سليمان: «تلقيح الأفهام في وصايا خير الأنام»، «شرح بلوغ المرام»، «فتح اللطيف في شرح مقدمة التصريف»، «فرائد الفوائد وقلائد الخرائد»، و«تحفة النساك في شرب التنباك»، و«المنهج السوي في حاشية المنهج الروي» في الحديث، وغيرها.

* وتوفي بزبيد في ٢١ رمضان، سنة (١٢٥٠ هـ)[٣].

ترجمة مستمْلي هذه الحواشي، ابن صاحب الحاشية

محمَّد بن عبد الرحمن بن سليمان الأهدل الزبيدي، الحسيني، توفي في جمادى

---

(١) ومن أمثلة ذلك السؤال الوارد إلى الشوكاني بشأن الذِّكْر في الوباء الذي عمَّ البلاد، حيث نقل السائل فتوى المؤلِّف عبدالرحمن بن سليمان، فأيده الشوكاني. الفتح الرباني (١٢/ ٥٩٤١).

(٢) البدر الطالع (١/ ٢٦٧- ٢٦٨). وذكر له في «معجم المؤلفين» (٤/ ٢٧٢)، بعض الرسائل، وقال: فقيه، محدث، صوفي، ولد بزبيد، وتولى الإفتاء بها، وتوفي بها في ٤ شوال سنة (١١٩٧). وفي «إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر» بيان واضح حيث تكرر العلامة سليمان الأهدل في كثير من أسانيد الشوكاني للكتب. انظر مثلا الفتح الرباني (٣/ ١٤٨٠، ١٤٩٥، ١٥٤٧،).

(٣) «معجم المؤلفين» (٥/ ١٤٠)، و«هدية العارفين» (١/ ٥٥٧).

الآخرة، سنة (١٢٥٨ هـ)، من آثاره: «حاشية على شرح المدخل في المعاني»، و«حاشية على شرح القطر»[1].

(١) «معجم المؤلفين» (١٠/ ١٤٢).

وصف مخطوطات الحاشية

اعتمدت في إخراج هذه الحاشية على ثلاث مخطوطات، حصلتُ عليها من مكتبة جامعة الملك سعود.

الأولى: -وجعلتها الأصل- رمزت لها بـ (أ): وتقع في خمسة ألواح، في كل لوح صفحتان، عدا الخامسة فوحيدة، في كل صفحة ٢٥ سطرا، وخطها نسخي، جيد، والأبيات فيها بحمرة.

الثانية: رمزت لها بـ (ب): رقمها في المكتبة المذكورة (١٣٥١)، وتقع في ٨ ألواح، الأولى للعنوان، في كلِّ صفحة ٢٢ سطر، وخطها نسخي جيد، والأبيات فيها بحمرة.

الثالثة: ورمزت لها بـ (ج)، وهي ضمن مجموع رقم (١٤٠٤)، وتقع في ٨ صفحات، الأولى للعنوان، وهي آخر صفحات المجموع المذكور.

أولها: «هذه حاشية للشيخ محمد!! بن عبدالرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل، رحمهم الله، على منظومة البيقوني في علم مصطلح الحديث النبوي». وآخرها: «كان الفراغ من كتابة هذا الكتاب ومقابلته على الأم المنقول منها، وهي نسخة شيخي حسين بن محسن الأنصاري اليماني، ضحى يوم الخميس سابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣١٤ ألف وثلاثمائة وأربعة عشر من الهجرة النبوية على صاحبها أشرف سلام وأزكى تحية، بقلم الجاني الفقير إلى رحمة ربه الغني القدير، عبده وابن عبده وأمته: علي بن ماضي بن محمد الربيعاني النجدي القصيمي البكيري، وكان هذا في سفره إلى بلاد الهند لطلب علم الحديث الشريف، وذلك في إقامته في بهول، راجي الدعاء من الناظرين في هذا الكتاب له ولوالديه ومن أحسن إليهما وإليه، ومشائخه في الدين وإخوانه الموحدين أن يسكنهم الله جنات النعيم.

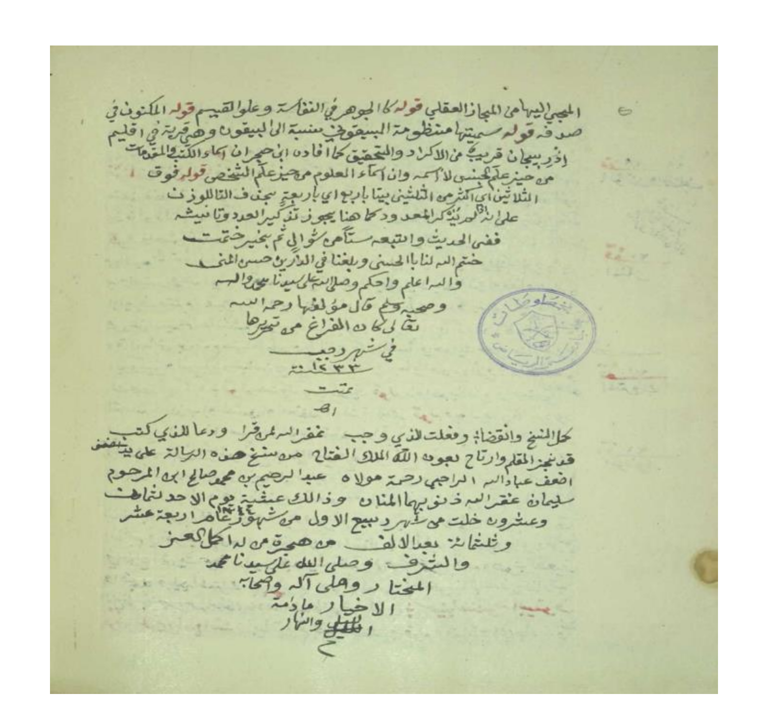
آمين آمين لا أرضى بواحدة ... حتى أضيف إليها ألف آمينا».

وإضافته الحواشي إلى محمَّد؛ خطأ، وإنما هو مستمليها.

صور من مخطوطات الحاشية



الأولى من (أ)

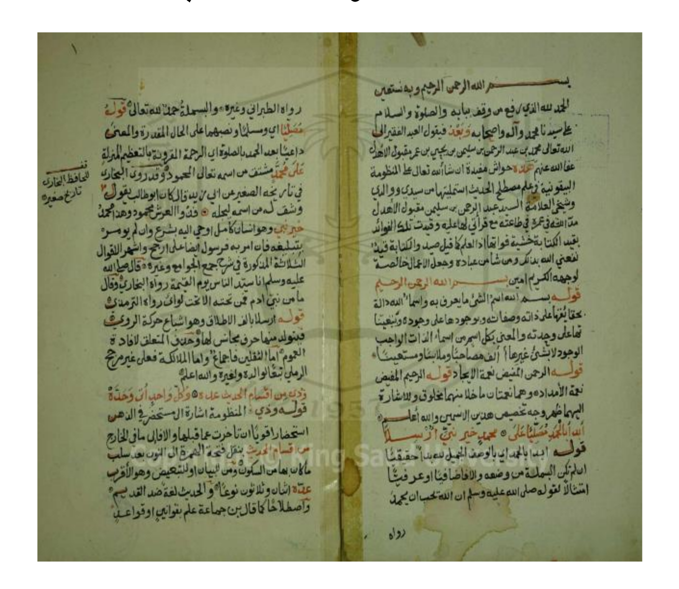


المجيء اليهامي المجاز العقلي قوله كالجوهر في النفاسة وعلو القيمة قوله المكنون في
صدفه قوله سميتها منظومة البيقوني منسبة الى البيقون وهي قرية في اقليم
اذربيجان قريب من الاكراد والتحقيق كما افاده ابن حجر ان اسماء الكتب والمقدمات
من حيز علم الجنس لا اسمه وان اسماء العلوم من حيز علم الشخص قوله فوق
الثلاثين اي اكثر من الثلثين بيتا باربع اي باربعة بحذف التا للوزن
على انه لم يذكر المعدود وكما هنا يجوز تذكير العدد وتانيثه
ففي الحديث والتبعة ستا من شوال ثم بخير ختمت
ختم الله لنا بالحسنى وبلغنا في الدارين حسن المنى
والله اعلم واحكم وصلى الله على سيدنا محمد واله
وصحبه وسلم قال مؤلفها رحمه الله
تعالى كان الفراغ من تحريرها
في شهر رجب
سنة ١٢٣٣
تمت
اهـ
كمل النسخ والانقضاء وفعلت الذي وجب غفر الله لمن قرا ودعا للذي كتب
قد نجز المقلم وارتاح بعون الله الملك الفتاح من نسخ هذه الرسالة على يد
اضعف عباد الله الراجي رحمة مولاه عبد الرحيم بن محمد صالح ابن المرحوم
سليمان غفر الله ذنوبهما المنان وذالك عشية يوم الاحد لثمان
وعشرون خلت من شهر ربيع الاول من شهور عام اربعة عشر
وثلثمائة بعد الالف من هجرة من له الكمال والعز
والشرف وصلى الله على سيدنا محمد
المختار وعلى آله واصحابه
الاخيار ما دامة
الليل والنهار

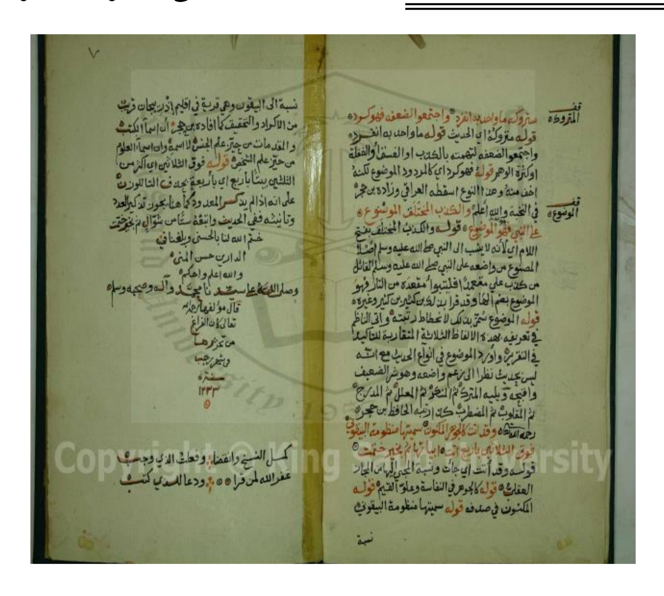
الأخيرة من (أ)



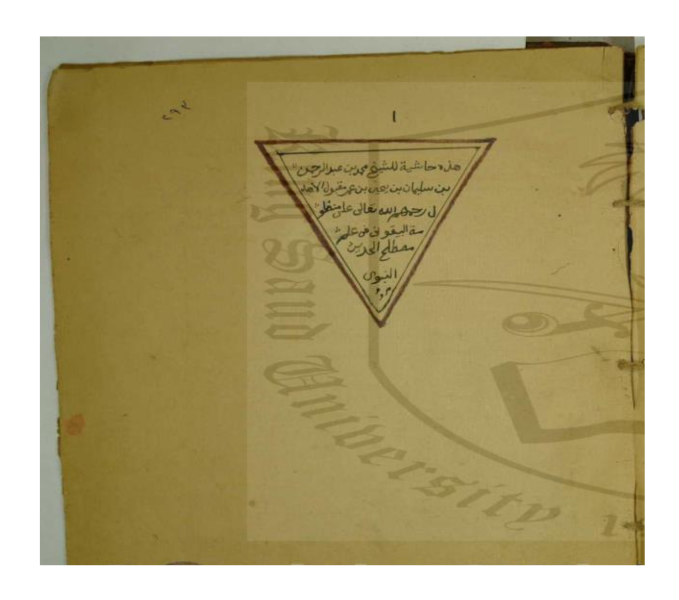
صفحة عنوان النسخة (ب)



الأولى من نسخة (ب)



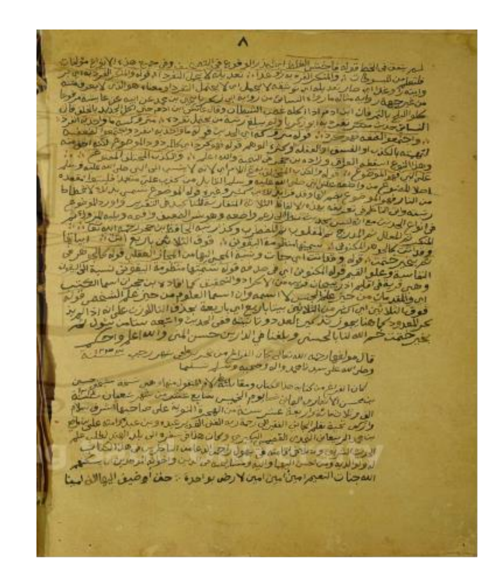
الأخيرة من (ب)


هذه حاشية للشيخ محمد بن عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل رحمه الله تعالى على منظومة البيقوني في علم مصطلح الحديث النبوي

صفحة العنوان من النسخة (ج)

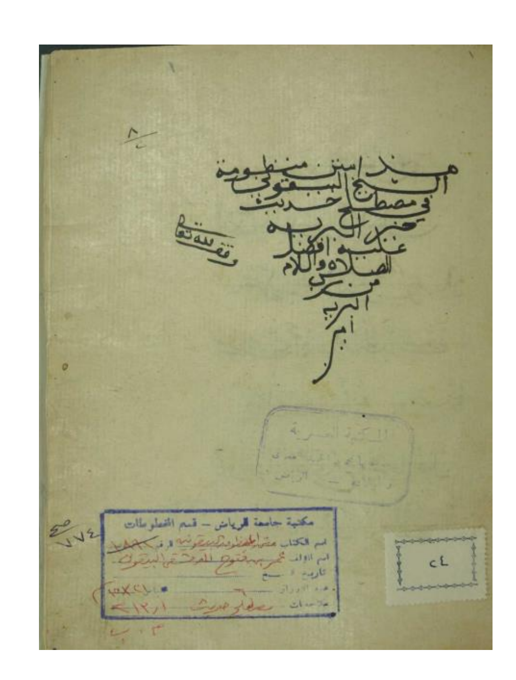


الأولى من نسخة (ج)

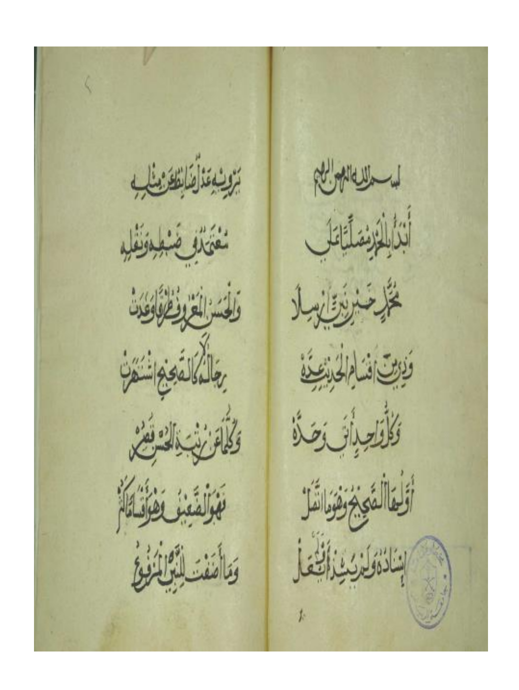


الأخيرة من (ج)

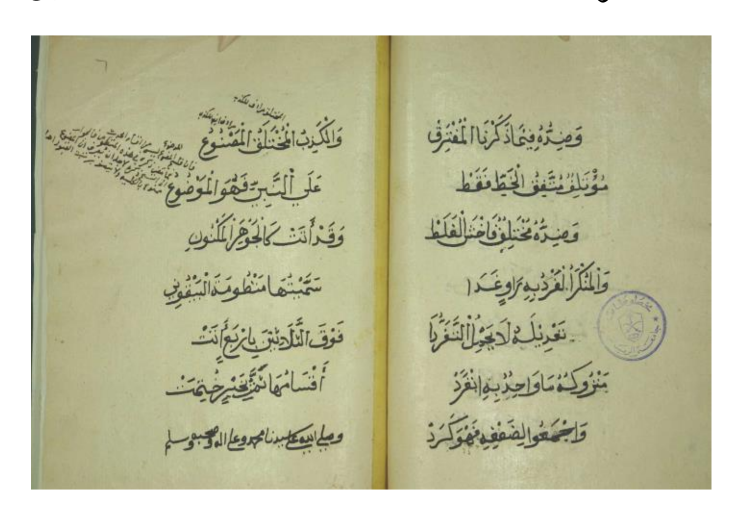
صور لمخطوط المتن


هذا متن منظومة البيقوني
في مصطلح حديث خير البرية
عليه أفضل الصلاة والسلام
من رب البرية
آمين

صفحة العنوان


بسم الله الرحمن الرحيم
أبدأ بالحمد مصليا على
محمد خير نبي أرسلا
وذي من اقسام الحديث عدة
وكل واحد أتى وحده
أولها الصحيح وهو ما اتصل
إسناده ولم يشذ أو يعل
يرويه عدل ضابط عن مثله
معتمد في ضبطه ونقله
والحسن المعروف طرقا وغدت
رجاله لا كالصحيح اشتهرت
وكل ما عن رتبة الحسن قصر
فهو الضعيف وهو أقساما كثر
وما أضيف للنبي المرفوع

الصفحة الأولى


وضده فيما ذكرنا المفترق
مؤتلف متفق الخط فقط
وضده مختلف فاخش الغلط
والمنكر الفرد به راو غدا
تعديله لا يحمل التفردا
متروكه ما واحد به انفرد
وأجمعوا لضعفه فهو كرد
والكذب المختلق المصنوع
على النبي فهو الموضوع
وقد أتت كالجوهر المكنون
سميتها منظومة البيقوني
فوق الثلاثين بأربع أتت
أقسامها تمت بخير ختمت
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الصفحة الأخيرة

نص منظومة البيقوني

١- أَبْـــدَأُ بِالْحَمْـــدِ مصَـــلِّيًا عَلَـــى
مُحَمَّـــدٍ خَيـــرِ نَبِـــيٍّ أُرْسِـــلَا

٢- وَذِي مِـــنَ اقْسَـــامِ الحَـــدِيْثِ عِـــدَّهْ
وَكُـــلُّ وَاحَـــدٍ أَتَـــى وَحَـــدَّهْ

٣- أَوَّلُهَـــا الصَّـــحِيْحُ وهْـــوَ مَـــا اتَّصَـــلْ
إِسْـــنَادُهُ وَلَـــم يَشُـــذَّ أَوْ يُعَـــلّ

٤- يرْوِيْـــهِ عَـــدْلٌ ضَـــابِطٌ عَـــنْ مِثلِـــهِ
مُعْتمَـــدٌ في ضَـــبْطِهِ وَنقْلِـــهِ

٥- وَالحَسَـــنُ المعْـــرُوفُ طُرْقًـــا وَغَـــدَتْ
رِجَالُـــهُ لَا كَالصَّـــحِيْحِ اشْـــتَهَرَتْ

٦- وَكُـــلُّ مَـــا عَـــنْ رُتْبَـــةِ الحُسْـــنِ قَصُـــرْ
فَهْـــوَ الضَّـــعِيْفُ وَهْـــوَ أَقْسَـــامٌ[1] كُثُـــرْ

٧- وَمَـــا أُضِـــيْفَ[2] لِلنَّبِـــيْ المرْفُـــوْعُ
وَمَـــا لِتَـــابِعٍ هُـــوَ المَقْطُـــوْعُ

---

(١) في (أ): أَقْسَامًا كَثُر.

(٢) في (أ): ومَا أَضَفْتَ.

٨- وَالمُسْـــنَدُ المتَّصِـــلُ الْإِسْـــنَادِ مِـــنْ
رَاوِيْـــهِ حَتَّـــى المُصْـــطَفَى وَلَـــمْ يَـــبِنْ

٩- وَمَـــا بِسَـــمْعِ كُـــلِّ رَاوٍ يَتَّصِـــلْ
إِسْـــنَادُهُ لِلْمُصْـــطَفَى فَالمتَّصِـــلْ

١٠- مُسَلْسَـلٌ قُـلْ مَـا عَلَـى وَصْـفٍ أَتَـى
مِثْـــلُ أَمَـــا وَاللهِ أَنْبَـــأَنِي الفَتَـــى

١١- كَـــذَاكَ قَـــدْ حَدَّثَنِيْـــهِ[1] قَائِمَـــا
أَوْ بَعْـــدَ أَنْ حَـــدَّثَنِي تَبَسَّـــمَا

١٢- عَزِيْـــزُ مَـــرْوِيْ اثْنَـــيْنِ أَوْ ثَلَاثَـــهْ
مَشْـــهُوْرُ مَـــرْوِيْ فَـــوْقَ مَـــا ثَلَاثَـــهْ

١٣- مُعَـــنْعَنٌ كَعَـــنْ سَـــعِيْدٍ عَـــنْ كَـــرَمْ
وَمُـــبْهَمٌ مَـــا فِيْـــهِ رَاوٍ لَـــمْ يُسَـــمْ

١٤- وَكُـــلُّ مَـــا قَلَّـــتْ رِجَالُـــهُ عَـــلَا
وَضِـــدُّهُ ذَاكَ الَّـــذِي قَـــدْ نَـــزَلَا

١٥- وَمَـــا أَضَـــفْتَهُ إِلَـــى الْأَصْـــحَابِ مِـــنْ
قَـــوْلٍ وَفِعْـــلٍ فَهْـــوَ مَوْقُـــوْفٌ زُكِـــنْ

---

(١) في (ب): حدثني به!، وبه ينكسر البيت!.

١٦- وَمُرْسَـــلٌ مِنْـــهُ الصَّـــحَابيُّ سَـــقَطْ
وَقُـــلْ غَرِيْـــبٌ مَـــا رَوَى رَاوٍ فَقَـــطْ

١٧- وَكُـــلُّ مَـــا لَـــمْ يَتَّصِـــلْ بِحَـــالِ
إِسْـــــنَادُهُ مُنْقَطِـــــعُ الأَوْصَـــــالِ

١٨- وَالمُعْضَـــلُ السَّـــاقِطُ مِنْـــهُ اثْنَـــانِ
وَمَـــا أَتَـــى مُدَلَّسًـــا نَوْعَـــانِ

١٩- الْأَوَّلُ الإِسْـــــقَاطُ لِلشَّـــــيْخِ وَأَنْ
يَنْقُـــلَ عَمَّـــنْ فَوْقَـــهُ بِعَـــنْ وَأَنْ

٢٠- وَالثَّـــانِ لَا يُسْـــقِطُهُ لَكِـــنْ يَصِـــفْ
أَوْصَـــافَهُ بِمَـــا بِـــهِ لَا يَنْعَـــرِفْ

٢١- وَمَـــا يُخَـــالِفْ ثِقَـــةٌ فِيْـــهِ المَـــلَا
فَالشَّـــاذُ وَالمَقْلُـــوْبُ قِسْـــمَانِ تَـــلَا

٢٢- إِبْـــدَالُ رَاوٍ مَـــا بِـــرَاوٍ قِسْـــمُ
وقَلْـــبُ إِسْـــنَادٍ لِمَـــتْنٍ قِسْـــمُ

٢٣- وَالفَـــرْدُ مَـــا قَيَّدْتَـــهُ بِثِقَـــةِ
أَوْ جَمْـــعٍ اوْ قَصْـــرٍ عَلَـــى رِوَايَـــةِ

٢٤- وَمَـــا بِعِلَـــةٍ غُمُـــوْضٍ اوْ خَفَـــا
مَعَلَّـــــلٌ عِنْـــــدَهُمُ قَـــــدْ عُرِفَـــــا

٢٥- وَذُو اخْـــتِلَافِ سَـــنَدٍ أَوْ مَـــتْنِ
مُضْـــطَرِبٌ عِنْـــدَ أُهَيْـــلِ الفَـــنِّ

٢٦- وَالمُـدْرَجَاتُ فِـي الحَـدِيْثِ مَـا أَتَـتْ
مِـــنْ بَعْـــضِ أَلْفَـــاظِ الـــرُّوَاةِ اتَّصَـــلَتْ

٢٧- وَمَـــا رَوَى كُـــلُّ قَـــرِيْنٍ عَـــنْ أَخِـــهْ
مُـــدَبَّجٌ فَاعْرِفْـــهُ حَقًّـــا وَانتَخِـــهْ

٢٨- مُتَّفِـــقٌ لَفْظًـــا وَخَطًّـــا مُتفِـــقْ
وَضِـــدُّهُ فِيْمَـــا ذَكَرْنَـــا المُفْتَـــرِقْ

٢٩- مُؤْتَلِـــفٌ مُتَّفِـــقُ الْخَـــطِّ فَقَـــطْ
وَضِـــدُّهُ مُخْتَلِـــفٌ فَـــاخْشَ الْغَلَـــطْ

٣٠- وَالمُنْكَـــرُ الفَـــرْدُ بِـــهِ رَاوٍ غَـــدَا
تَعْدِيْلُـــــهُ لَا يَحمِـــــلُ التَّفَـــــرُّدَا

٣١- مَتْرُوْكُـــهُ مَـــا وَاحِـــدٌ بِـــهِ انْفَـــرَدْ
وَأَجمَعُـــوْا لِضَـــعْفِهِ فَهْـــوَ كَـــرَدْ

٣٢- وَالْكَــــذِبُ المُخْتَلَـــقُ المَصْــــنُوعُ

عَلَــــى النَّبِـــــيْ فَــــذَلِكَ[١] المـوْضُــــوْعُ

٣٣- وَقَــدْ أَتَــتْ كَــالجَوْهَرِ المَكْنُــوْنِ

سَـــــــمَّيْتُهَا مَنظُومَـــــــةَ البَيْقُــــــوْنِي

٣٤- فَــــوْقَ الثَّلاثِــــيْنَ بِــــأَرْبَعٍ أَتَــــتْ

أَبْيَاتُهـــــا تَمَّـــــتْ بِخَيْـــــرٍ خُتِمَـــــتْ

(١) في نسخة الشرح: على النبيِّ فَهُوَ الموضُوعُ.

مقدّمة المُستَمْلي

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين.

الحمد لله الذي رفَع من وقف ببابه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه[١].

وبعد: فيقولُ العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن عبدالرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل -عفا الله عنهم-: هذه حواشي مفيدة إن شاء الله تعالى على «**المنظومة البيقونية**» في علم مصطلح الحديث[٢] استمْليتُها من سيِّدي ووالدي وشيخي : العلامة السيِّد عبدالرحمن بن سليمان مقبول الأهدل -مدَّ الله في عمره في طاعته[٣]- مع قراءتي لها عليه.

وقيَّدتُ تلك الفوائد بقيدِ الكتابة خشيةَ فواتها، إذ العلم -كما قيل- صيدٌ، والكتابة قيد.

نفعني الله بذلك ومَن شاء من عباده، وجعل الأعمال خالصة لوجهه الكريم آمين.

---

(١) فيه براعة الاستهلال حيث ذكَرَ الرَّفعَ، والوقف. وسائر أبحاثِ علوم الحديث تدورُ حولَ : المرفوع والموقوف.

(٢) سيأتي تعريف (علم الحديث) في شرح البيت الثاني. وقد أَلَّف عدّةٌ في هذا الفنِّ وسمّوا مؤلفاتهم: «علوم الحديث» كالحاكم وابن الصلاح وابن الملقن وغيرهم، ويقال: «مصلح الحديث» كما قال ابن حجر: «فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث ...».

(٣) كره بعضُهم الدعاء بطول العمر، والصواب الجواز لا سيما بقيد (الصلاح) لفظا كما لو قال: أطال الله عمرك على طاعته، أو حكما وتقديرا كما لو دعا لعالم عامل ينتفع الناس بعلمه، فقال مد الله في عمره، أو: أطال الله عمره. فإنما يقصد الدعاء له بطول العمر على حاله الحسن الذي من أجله دعا له بذلك. وقد كتبت بحثا مهما في هذا انظره في تحقيق: «المختصر في علوم الحديث» (٩٦) ط: الناشر المتميز.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: «**بسم الله**»: اسم الشَّيء: ما يُعرف به، وأسماء الله دالَّة بحقائقها على ذاته وصفاته، وبوجودها على وجُوده، وبتعيّناتها على وحدته.

والمعنى: بكلِّ اسم من أسماء الذات (الواجب الوجود)(١) لا بشيء غيرها؛ أُأَلِّفُ(٢) مصاحبًا وملابسًا ومستعينًا(٣).

قوله: «**الرحمن**»(٤) المفيض نعمة الإيجاد.

قوله: «**الرحيم**» المفيض نعمة الإمداد.

وهما نعمتان ما خلا منهما مخلوق، وللإشارة إليهما ظَهَرَ وجهُ تخصيص هذين الاسمين، والله أعلم(٥).

---

(١) إطلاق (واجب الوجود) على الرَّب سبحانه وبحمده ممنوع لما فيه من الإجمال، وانظر لتفصيله: «منهاج السنة النبوية» (٢/ ١٣١) لشيخ الإسلام.

(٢) قدَّرَ الفعلَ متأخرًا لأمرين، الأول: التبرُّك بالبداءة باسم الله تعالى. الثاني: إرادة الحصر، لأنَّ تقديم المتعلّق وهو (بسم) يفيد الحصر.

(٣) البا: للاستعانة، والمعنى: أنَّ ما يَشرع فيه المسمِّي من العمل -كالتأليف مثلا- لا يتمّ على الوجه الأكمل إلا بإعانة الله تعالى. والمعتزلة لأنهم ينفون هذه الإعانة من الله للعبد ويرون أنَّ العبد مستقل بعمله؛ يقولون: الباء هنا للمصاحبة. لا الاستعانة.

(٤) اسم مختص بالله تعالى لا يطلق على غيره، وهو أحد الأسماء الثلاثة التي مرجع الأسماء والصفات إليها، ومدارها عليها، انظر: «مدارج السالكين» (١/ ١٣) دار الحديث.

(٥) اسمان دالان على صفة الرحمة وهي صفة ذاتية فعلية، قيل: الرحمن دالٌّ على الصِّفة الذاتية، والرَّحيم دال على الفعلية أي مِن حيث تعلُّقها بالمرحومين وأنَّ الله يرحمُ خلقه. وقيل: الرحمن: أي ذو الرحمة العامّة. والرحيم: الرحمة الخاصّة بالمؤمنين. ولعلَّ المؤلّف حاد بما ذكره عن إثبات الصِّفة، إلى ذكر اللازم وهو الإنعام. وليست طريقة السَّلَف.

شرح البيت الأول وهو مقدمة الناظم

١ - أَبْـــــدَأُ بِالْحَمْــــدِ مُصَـــــلِّيًا عَلَــــى | مُحَمَّـــــدٍ خَيـــــرِ نَبِـــــيٍّ أُرْسِــــلَا

قوله: «أبدأُ بالحمد» أي: بالوصف الجميل لله، بدءًا حقيقيًّا إن لم تكن البسملة من وضْعِه، وإلَّا فإضافيًّا أو عُرْفيًّا[١]، امتثالًا لقولِهِ ﷺ: **«إنَّ الله يحبُّ أنْ يُحمد»** رواه الطبراني[٢] وغيره. والبسْملة: حمدٌ لله تعالى[٣].

(١) الابتداء الحقيقي: هو الذي لم يتقدَّمْه شيءٌ أصلًا، والإضافي: هو الذي لم يتقدَّمه شي من المقصود بالذات، والعُرفي: يُطلق على الشي الذي يقع قبل المقصود سبقه شيء أن لا، فيتناول الحمدَلَة بعدَ البسْملة. انظر: «التعريفات» (١٥) للجرجاني، و«الكليات» (٣٠ ـ ٣١) لأبي البقاء الكفوي.

(٢) في «المعجم الكبير» (١/ ٢٨٣/ ٨٢٥) من طريق عبد السَّلام بن حرب ثنا يونس وآخر سماه عن الحسن عن الأسود بن سريع فذكره، **وسندُه ضعيف**، الحسن لم يسمع من الأسود بن سريع. قالهُ علي بن المديني، كما في «تحفة التحصيل» (٧١)، ونفاهُ أيضًا أبو داود، والبزار، هذا وقد روي هذا الحديث عن الحسن مصرّحًا بالسماع من الأسود بن سريع، وحكم عليه الإمام ابن المديني وغيره بالوهم، وانظر مبحثًا في هذا في «المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس» (٢/ ٦٨٢ ـ ٧٢١).

(٣) من حيث وجود الثناء فيها. فأمّا النظم فالناظمون ربما نظموا بيتا للبسملة وآخر للحمدَلَة وثالث للصلاة والترضِّي وهكذا، والأكثر على البدء بالحمدَلَة اختصارًا ومنهم من كرهم نظم البسْملة!. وأمَّا في النثر فالأكثر على الجمْع بين البسْملة والحمدَلَة اقتداء بالكتاب، وعملًا بالروايات الواردة في الحديث المشهور. **والحمد**: ذكْر صفات المحمود مع حبّه وتعظيمه. والبدء بالحمد: تأسّيًا بالقرآن وتبركًا باسمه تعالى تشوُّفًا لإتمام ما شرعَ فيه وخروجًا من الذمِّ في قوله ﷺ: «كل خطبة ليس فيها تشهُّد فهي كاليد الجذما». قال القاري: «تشهد» أي حمد وثناء. **وقول الناظم: (بالحمد)** أي : لله، ولم يذكر المتعلّق لضيق النظم، واستغناءً لأنَّ هذه الصيغة لا تنبغي على هذا الوجه إلا لله تعالى كما حرَّره ابن القيم رحمه الله في «بدائع الفوائد».

قوله: «**مصليًا**»: أي: ومسلِّما[١].

ونصَبَهُما على الحال المقدّرة، والمعنى: داعيًا بعد الحمْد؛ بالصَّلاة أي: الرَّحمة[٢] المقرونة بالتعظيم، المنزَّلَة «**على محمَّد**» مشتقٌّ من اسمه تعالى «المحمود»[٣].

وقد روى البخاري في «تاريخه الصغير»[٤] عن أبي زيد[٥] قال: كان أبو طالب يقول:

وشــقَّ لــه مــن اســمه ليجلَّــه   فذو العرش محمود وهذا محمَّد

«**خيرِ نبـيٍّ**»: وهو[٦] «إنسانٌ كامل أوحي إليه بشرع وإن لم يأمرْه بتبليغه، فإن أُمِر به فرسول أيضًا».

---

(١) خروجًا من خلاف من أوجب التسليم مع الصلاة، لقوله تعالى: ﴿صلوا عليه وسلموا تسليما﴾ فأمر بهما جميعًا.

(٢) انظر في معنى الصلاة «جلاء الأفهام» (١٦٢ وبعد) وما ذكره الشارح قال عنه ابن القيم: هو المعروف عند المتأخرين. لكنه تعقَّبه بما يُراجع هناك. والأقرب في معنى الصلاة من الله: ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى كما قاله أبو العالية رحمه الله.

(٣) الثابت في أسمائه تعالى: (الحميد) وهو فعيل بمعنى مفعول، وهو أبلغ من المحمود فالحميد هو الذي له من الصفات وأسباب الحمد ما يقتضي أن يكون محمودًا وإن لم يحمده غيره. قاله ابنُ القيم في «جلاء الأفهام» (٣٦٥ ـ ٣٦٦/ عالم الفوائد). **وما ذكره المصنف من الاشتقاق فيه نظر**، بل قال ابنُ القيم: «هذا الاسم (محمد) هو أشهر أسمائه ﷺ وهو اسم منقول من الحمْد، وهو في الأصل اسم مفعول، فمحمَّد هو الذي كثُر حمد الحامدين له، مرةً بعد أخرى، أو الذي يستحق أن يُحمد مرة بعد أخرى. «جلاء الأفهام» (١٨٣ ، ١٩١ وبعد). قلت: فـ محمّد : الذي كثرت خصاله المحمودة.

(٤) (١/ ٣٨/ المعرفة)، قال: ثنا قتيبة ثنا سفيان عن علي بن زيد قال كان أبو طالب يقول: فذكر البيت، وعنده (فشَقَّ)، **وسنده ظاهر الضعف**، علي بن زيد هو ابن جدعان: ضعيف، وخبره هذا معضل.

(٥) كذا والصواب -كما سبق- : علي بن زيد.

(٦) أي: النبيّ.

على أرجح وأشهر الأقوال[١] الثلاثة المذكورة في «شرح جمع الجوامع»[٢] وغيره.

وقال ﷺ: «**أنا سيد الناس يوم القيامة**»، رواه البخاري[٣]، وقال: «**ما من نبي؛ آدم فمن تحته إلا تحت لوائي**» رواه الترمذي[٤].

قوله: «**أُرْسِلَا**»: بألف الإطلاق، وهو إشباع حركة الرَّوِي فيتولَّد منها حرف مجانس لها، وحذَف المتعلّق لإفادة العُموم.

(١) وهو الذي استحسنه أيضًا ابن أبي العز في «شرحه على الطحاوية» (١/ ١٥٥)، وهذا القول منسوب إلى الجمهور. واختار شيخ الإسلام في هذا: أنَّ النبيَّ مَن نبَّأه الله فأخبره بأمره ونهيه؛ وهو نبَّأ المؤمنين ما أنبأه الله دون أن يُرسل إلى أحد يبلّغه رسالةَ الله من المخالفين، بل يَعمل بشريعة مَن قبله في الجملة. فإنْ أُرسل مع ذلك إلى مَن خالف أمر الله ليبلِّغه ذلك فهو رسُول. انظر: «النبوة والنبوات» (٢/ ٧١٤ ـ ٧٢٠).

(٢) للجلال المحلي (١/ ٣٢ ـ ٣٣/ دار الكتب) مع الآيات البينات للعبادي، ورجَّح هذا أيضًا: أبو زرعة العراقي في «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع» (١٨).

(٣) في «صحيحه» برقم (٤٧١٢). وأخرجه مسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في «سننه» برقم (٣١٤٨) في حديث طويل فيه قصة الشفاعة، من طريق سفيان عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد، **وسنده ضعيف**، علي بن زيد: ضعيف، وأخرجه الترمذي مرَّة أخرى مختصرًا بدون شاهد المؤلِّف؛ برقم (٣٦١٥)، وأخرجه أيضًا أحمد (٣/ ٢/ ١٠٩٨٧)، وابن ماجة (٤٣٠٨)، وقد اضطرب فيه علي بن زيد، قال الترمذي: وقد روي بهذا الإسناد عن أبي نضرة عن ابن عباس عن النبي ﷺ. قلتُ: أخرجه من هذا الوجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٨١/ ٢٥٤٦)، وأبو يعلى برقم (٢٣٢٨)، من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي نضرة عن ابن عباس مطوَّلًا بذكر قصة الشفاعة، بنحو ما في الصحيح، وذكر العلَّامة الألباني للَّفظ الذي استشهد به المؤلِّف شاهدًا يحتمل به التحسين، بلفظ: «**ولد آدم كلُّهم تحت لوائي يوم القيامة**»، انظر: «الصحيحة» (٢٤١١).

أمَّا الثقلين فإجماع[١].

وأمَّا الملائكة[٢] فعلى غير ما رجَّح الرمليُّ تبعًا لوالِدِهِ، ولغيرِهِ، والله أعلم [٣].

---

(١) حكاه شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٩)، فقال: «يجب على الإنسان أن يعلم أن الله عز وجل أرسل محمدًا ﷺ إلى جميع الثقلين: الإنس والجن ... وهذا أصل متفق عليه بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين وسائر طوائف المسلمين». وحكاه أيضًا: أبو زرعة العراقي في «الغيث الهامع» (٧٦٦)، والجلال المحلي في «شرح الجمع» (٤/ ٣٩٦) مع الآيات البينات.

(٢) أي: هل أرسل إلى الملائكة؟ حكى أبو زرعة العراقي الخلافَ في «الغيث الهامع» (٧٦٦)، وحكى عن الفخر دخولهم!، ونقل عن الحليمي أنه أنكر ذلك، قال: وأقرَّه البيهقي.

(٣) ما ذكره المؤلف هو أحد الأقوال، ورجّحه السبكي، وقد قواه السيوطي في رسالة: «تزيين الأرائك في إرسال النبي ﷺ إلى الملائك»، وابن حجر الهيتمي في فتوى له -كما في «الفتاوى الحديثية». والعلامة الرمْلي يختار القول الثاني -أنه ليس مرسلًا إلى الملائكة- وحكاه عن أبيه، وعن غيره، وله فتوى مطوّلة في هذا كما في «فتاويه» (٤/ ٣٠٤)، وانظر: «غاية البيان شرح زبد ابن رسلان» للرملي (١٢). **قلتُ**: وهو قول الأكثرين. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «محمد ﷺ أرسل إلى الثقلين: الإنس والجن ، ولم يرسل إلى الملائكة» «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٢١).

التعريف بالحديث وأقسامه

٢- وَذِي مِـــنَ اقْسَـــامِ الحَـــدِيْثِ عِـــدَّهْ
وَكُـــلُّ وَاحَـــدٍ أَتَـــى وَحَـــدَّهْ

قوله: «**وذي**» المنظومة. إشارة إلى مستحْضَر في الذِّهن استحضارًا قويًّا إنْ تأخَّرتْ عما قبلها، وإلَّا فإلى ما في الخارج.

«**منَ اقسام الحديث**»: بنقل فتحَة الهمزة إلى النون بعد سلْب ما كان بها من السُّكون. و«مِن» للبيان أو للتبعيض وهو الأقرب.

«**عدّة**»: اثنان وثلاثون نوعًا[١].

والحديث: لغة ضد القديم، واصطلاحًا -كما قال ابن جَماعة[٢]-: «عِلْمٌ بقوانين أو قواعد يُعرَف بها أحوال السند والمتن من صحَّة وحُسْن وضعف، وعلوّ، ونزول، وكيفية التحمُّل والأداء، وصفات الرجال، وغير ذلك»[٣].

قوله: «**وحدّه**»: بتشديد الدَّال المهملة أي: مع حدّه، فهو منصوب على أنه مفعول معه، والمراد بالحدِّ هنا: مطلَق التعريف، والله أعلم.

(١) بعدِّ (العالي والنازل): نوعين. وجعلناه في العدِّ نوعًا واحدًا.

(٢) المحدّث الفقيه عز الدِّين أبو عمر عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن جَماعة، الكناني، الحموي، الدمشقي، الشافعي، ولد بدمشق في المحرم (٦٩٤هـ)، وتوفي في جمادى الآخرة سنة (٧٦٧ هـ). «شذرات الذهب» (٨/ ٣٥٨).

(٣) هذا تعريف علم الحديث. لا الحديث!، وكلام ابن جماعة نقله السيوطي في «التدريب» (١/ ٢٦)، والقاسمي في «قواعد التحديث» (٧٥)، وقال ابنُ حجر في «النكت» (١/ ٢٢٥): «**وأولى التعاريف لعلم الحديث**: معرفة القواعد التي يتوصّل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي». **وأما (الحديث)** فقال شيخُ الإسلام: «هو عند الاطلاق ينصرف إلى ما حدِّث به عن النبي ﷺ بعد النبوّة من قوله أو فعله أو إقراره، فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة» انظر: «قواعد التحديث» (٦١) و«التدريب» (١/ ٢٧)، و«النزهة» (٥٢).

النوع الأول : الحديث الصحيح

٣- أَوَّلُهـا الصَّـحِيْحُ وهْـوَ مَـا اتَّصَـلْ
إِسْـنَادُهُ وَلَـم يَشُـذَّ أَوْ يُعَـلّ

قوله: «**أولها**» وفي نسخةٍ «الأَوَّلُ».

«**الصَّحيح**»: هو فعيل بمعنى فاعل، وهي حقيقة في الأجسام، واستعماله هنا مجاز أو استعارة تبعيَّة.

وهو لغة: الصِّدق[(١)]. واصطلاحًا: «ما اتصَل إسناده»[(٢)].

قال السَّخاوي[(٣)]: «الاتصال: هو سَماع كلّ راو لذلك المروي ممَّن فوقَه إلى أنْ يصل إلى المتن. فخرج: المنقطع، والمعضل، والمرسل»[(٤)]. وسيأتي بيانها.

قوله: «**ولم يشذ**» بشين، وذال معجمتين.

«**أو يعل**»: بعين مهملة. وهو كالذي قبله مبني للمجهول[(٥)].

أي: لم يدخله شذوذ ولا علَّة قادحة[(٦)]، وسيأتي بيانها، والله أعلم[(٧)].

---

(١) أما المعروف في المعاجم: فالصحيح: السَّليم، ضد السقيم. لكنه لما استعمل في المعاني أمكن التعبير بالمطابق، فصِحَّة القول: صِدْقه، أي مطابقته الواقع.

(٢) أي مع بقيةِ الشُّروط الخمسة الآتية، وسيذكرها تبعًا لترتيب الناظم مع التعليق عليها.

(٣) الحافظ أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي الشافعي، ولد في ربيع الأول سنة (٨٣١)، ولازم ابن حجر كثيرًا، وصنَّف المصنفات الكثيرة النافعة، توفي في المدينة وهو مجاور بها في شعبان سنة (٩٠٢)، «شذرات الذهب» (١٠/ ٢٣).

(٤) «فتح المغيث» (١/ ١٤).

(٥) أي: لم يُحكَم عليه بالشذوذ والإعلال، ويجوز في الأول بناؤه للمعلوم -بضم الشين وتشديد الذال- وهو الذي جرينا عليه في الضَّبط.

(٦) هذا قيدٌ مهم في العلة المؤثرة سلبًا على صحَّة الحديث.

(٧) في نوعي: (الشاذ)، و(المعل). النوع (٢٠) و (٢٣) مما يأتـي.

٤- يرْوِيْـــهِ عَـــدْلٌ ضَـــابِطٌ عَـــنْ مِثلِـــهِ
مُعْتمَـــــــدٌ في ضَـــــــبْطِهِ وَنقْلِـــــــهِ

قوله: «يرويه»: أي: الحديث.

«عدل»: وهو: «ذو ملكة تمنعُ من ارتكاب الكبائر والإصرار على الصغائر»[(١)]، فخرَجَ: المجهول عينًا، أو حالًا، والمعرُوف بالضَّعف.

«ضابط»[(٢)]: أي: متقِن . فخرَج به : المغفَّل ، وكثير الخطأ.

قوله: «عن مثله»: أي عن عدل ضَابط مثله ، إلى منتهى السَّند.

قوله: «معتمد»: أي في ضبطه لما يُمْليه، ونقْلِهِ لما يرويه. إما:

- ضبط صدر[(٣)].
- أو ضبط كتاب[(٤)].

مضبوطًا على الشيوخ[(٥)]، والله أعلم.

---

(١) تعقّب العلامةُ الصنعاني هذا التعريف للعدالة ببحث له جيِّد، انظر: «توضيح الأفكار» (٢/ ١١٩)، و«ثمرات النظر» (٤٦ ، ٥٥ وبعد) ط:دار العاصمة.

(٢) واقتصر بعضُهم في حدّ الصَّحيح على: اشتراط العدالة. وفيه نظر، بل لابد من اشتراط الضبط في الحدّ، والمراد: الضبط التام، ليخرج الحسَن لذاته فإنَّ راويه خفيف الضبط، انظر: «فتح المغيث» (١/ ١٦)، و«النزهة» (٨٣). واعلم أنَّ التعريف الذي ذكره الناظم إنما هو للحديث الصحيح لذاته، فخرج الصحيح لغيره، وهو الحسن الذي انضمّ إلي ما يبلغ به حدّ الصحَّة.

(٣) وهو أن يُثبت ما سَمعه بحيث يتمكَّن من استحضاره متى شاءَ.

(٤) وهو صِيانته لديه منذ سمع فيه وصحَّحه إلى أن يؤدي منه، انظر: «النزهة» (٨٣).

(٥) ليسلم من التصحيفات القبيحة، قال ابن الصلاح: «وأما التصحيف فسبيلُ السلامةِ منه، الأخذُ من أفواهِ أهل العلم أو الضبطِ؛ فإن مَن حُرِمَ ذلك، وكان أخذُه وتعلمُه من بطونِ الكتُبِ؛ كان من شأنه التحريفُ، ولم يُفلِتْ من التبديل والتصحيف». وقال الخطيب: «وَالتَّصْحِيفُ وَالْإِحَالَةُ يَسْبِقَانِ إِلَى مَنْ أَخَذَ الْعِلْمَ عَنِ الصُّحُفِ». «الكفاية».

النوع الثاني: الحديث الحسن

٥- وَالحَسَنُ المعْرُوفُ طُرْقًا وَغَدَتْ
رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيْحِ اشْتَهَرَتْ

قوله: «**والحسن**» هو لغة: ما تميل إليه النفس.

واصطلاحًا(١): نوعان: حسن لذاته، وحسن لغيره . فأشار إلى:

---

(١) في تعريف الحسَن اصطلاحًا اضطراب كثير، كما قاله الذهبي في «الموقظة» (٦١/ كفاية)، وبسط الكلام عليه يضيق عنه هذه الحاشية، وللحافظ ابن حجر كلام مفيد جيّد نقله السَّخاوي في «الجواهر والدرر» (٢/ ٩١٣ ـ ٩١٥). ونصُّه: «وسألتم عن بيان الحديث الحسن، وهل له حدٌّ جامعٌ مانع، أو الأمر كما قال الذَّهبيُّ في «الموقظة»: إنَّه لا مطمع في ذلك. فأقول: إنْ كان المرادُ بالسُّؤال عَنِ الحديث الذي يُوصَفُ بالحَسَنِ لذاته، فله حدٌّ على طريق التَّعريف الذي يقتنع به الفُقهاء والمحدِّثُون، وهو: **الحديث المتَّصل السَّنَدِ برُواة معروفين بالصِّدق، في ضبطهم قصورٌ عَنْ ضبط رُواة الصَّحيح، ولا يكون الحديث معلولًا ولا شاذًا**. ومحصِّله أنه هو والصَّحيحُ سواءٌ إلا في تفاوُتِ الضَّبط، فراوي الصَّحيح يُشْتَرَطُ أن يكون موصوفًا بالضَّبط الكامل. وراوي الحسَن لا يُشترط أن يبلُغَ تلك الدرجة، وإن كان ليس عريًّا عن الضبط في الجملة، ليخرج عن كونِه مغفَّلًا، وعن كونه كثيرَ الخطأ. وما عدا ذلك مِنْ الأوصاف المُشتَرطة في الصحيح، كالصِّدق والاتصال وعدم كونه شاذًا ولا معلولًا، فلا بدَّ مِنَ اشتراط ذلك كلِّه في النوعين.

ومِنْ ثم كانت طائفةٌ مِنَ القدماء لا يفرِّقُون بين الصَّحيح والحسن، بل يسمُّون الكُلَّ صحيحًا، وإن كان بعضُها أصحَّ مِنْ بعض. وذهبتْ طائفة إلى التفرقة، وهو الذي استقر عليه الأمر. **والنزاع في التَّحقيق بين الفريقين لفظي**، لأنَّ مَنْ يفرِّقُ بينهما تظهر ثمرةُ تفريقه فيما إذا تعارضَا، فيرجِّحُ الصحيح على الحسن. ومَنْ لا يفرِّق بينهما، يسلُك هذا التَّرجيح بعينه، وإن سَمَّى الكلَّ صحيحًا، فيكون عنده صحيحٌ وأصحُّ منه كما عند غيره حسنٌ وصحيحٌ. **وإذا وضح ذلك، فإنَّما حصلَ الإشكالُ مِنَ الحَسَنِ الذي عرَّف به التِّرمذي**، وهو: الحسنُ لغيره. فذلك هو في التَّحقيق: **الحديثُ الضَّعيف الذي يُحْتَمَلُ، لأنَّه باعتضاده بغيره حدثت له مِنَ المجموع قوَّةٌ احتُمِل ذلك الضَّعْف لأجلها**، واقتضى

=

الأوَّل -تبعًا للخطابي-[(١)] بـ: **قوله: «المعروف طرْقًا»** -بسكون الراء، وآثره على الضَّم الأشهر؛ للوَزْن، وانتصب **«طرقًا»** على التمييز المحوّل عن نائب الفاعل أي: الذي عُرِفت طرُقه.

والمراد: رجاله المخرجُون له[(٢)]. قال شيخ الإسلام[(٣)]: «وذلك كناية عن

تسميته عند الترمذي وغيره حسنًا، وذلك بيِّنٌ مِنْ تعريف الترمذي، حيث قال في «العلل» التي في آخر «الجامع» ما نصُّه: «وما قلنا في كتابنا: حديث حسنٌ، فإنَّما أردنا حُسْنَ إسناده عندنا كل حديث يُروى لا يكونُ راويه متَّهمًا بالكذب، ويروى مِنْ غيرِ وجهٍ نحوه. ولا يكونُ شاذًا، فهو عندنا حسن». فقوله: (لا يكون راويه متَّهمًا بالكذب) يشمل: رواية المستور والمدلِّس والمعنعن والمنقطع بين ثقتين حافظين، كالمرسل. فكل هذا إذا وردَ اقتضى التوقُّف في الاحتجاج به للجهل بحال المذكور فيه أو السَّاقط؟ فإنْ وردَ مثلُه أو معناه مِنْ طريقٍ أخرى أو أكثر، فإنها تُرجِّحُ أحدَ الاحتمالين: لأنَّ المستُورَ مثلًا حيث يَروي: يُحتملُ أن يكونَ ضبَطَ المرويَّ، ويُحتمل أن لا يكون ضبطه. فإذا ورد مثلُ ما رواه أو معناه مِنْ وجه آخرَ غلبَ على الظَّنِّ أنَّه ضبط، فكلَّما كثُر المتابعُ، قويَ الظَّنُّ، كما في أفراد التَّواتر، فإنَّ أوّلها مِنْ رواية الأفراد، ثمَّ لا يزالُ يكثُر إلى أن يُقْطعَ بصدق المرويِّ. **وإذا تقرَّر ذلك**: فقولُ ابنِ الجوزي ومَن تبعه: الحديث الحسن ما كان فيه ضعْفٌ. كلامٌ صحيح في نفسِه، لكنه ليس على طريقة التعاريف، فإنَّ هذه صفةُ الحديث الحسن الذي يُوصَفُ بالحَسَنِ إذا اعتضد بغيره، حتى لو انفرد لكان ضعيفًا، واستمرَّ عدمُ الاحتجاج به حتى إذا عضده عاضِدٌ، ارتقى فحسن».

(١) الإمام أبو سليمان حمْد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب الخطابي البُسْتي ـ نسبة لمدينة ببلاد كابل ـ الشافعي، شارح البخاري وسنن أبي داود، توفي سنة (٣٨٨)، «شذرات الذهب» (٤/ ٤٧١)، وتعريفه للحسَن في مقدمة كتابه «معالم السنن» (١/ ٦).

(٢) قال زكريا الأنصاري ـ موضّحًا كون رجاله مخارج له ـ : «كل منهم مخرَج، خرجَ منه الحديث ودار عليه» «فتح الباقي» (١/ ٨٤).

(٣) «فتح المغيث» (١/ ٧٢)، و«تدريب الرواي» (١/ ١٢٢)، وقال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٨٤) ـ بعد حكايته كلام الخطابي ـ : «ورأيت في كلام بعض المتأخرين أنَّ في قوله: «ما عرف مخرجه» احترازًا عن المنقطع، وعن حديث المدلس قبل أن يتبين تدليسه».

الاتصال إذ المرسل والمعضل والمنقطع والمدلَّس ـ بفتح اللام ـ قبل أن يتبين تدليسه، لا يعرف مخرج الحديث منها».

قوله: «**وغدت رجاله**»: أي في العدالة والضبط. «**لا كـ**» رجال الحديث «**الصحيح اشتهرت**» بل أقل اشتهارًا.

والثانـي: هو «ما في إسنادِه مستُور لم يتحقَّق أهلِّيتهُ غير أنه ليس مغفَّلا ولا كثير الخطأ فيما يرويه ولا متهمًا بالكذب فيه، ولا يُنسب إلى مفسِّق، واعتضد بمُتابع أو شاهِد، مع السَّلامة من الشذوذ والعلَّة القادحة»[(١)].

والمراد **بالمتابع**: ما روي باللفظ. **وبالشاهد**: ما روى بالمعنى[(٢)]، والله أعلم.

---

(١) «علوم الحديث» (١٠٠/ دار الكتب).

(٢) حكى هذا التعريف للمتابع وللشاهد ابنُ حجر في «النزهة» (١٠١) عن قوم. واختار أنَّ المتابعة : ما تُوبع فيه الراوي على الحديث عن الصَّحابي بعينه. وأنَّ الشاهد: مَا كان عن صَحابي آخر، سواء كان بلفظه، أو بمعناه.

النوع الثالث: الضعيف

٦- وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ
فَهْوَ الضَّعِيْفُ وَهْوَ أَقْسَامٌ[١] كُثُرْ

قوله: «وكلُّ ما عن رتبة الحسن»: أي والصحيح، لفَهْمِه باللزوم[٢].

قوله: «قصر»: أي انحطَّ[٣].

«فهو الضعيف وهو»: أي الضعيف.

«أقسام كثر»: أي كثيرة، أصولها ثلاثة وستون مبيَّنة في المبسوطات[٤]، والله أعلم.

---

(١) في (أ): أَقْسَامًا كَثُر.

(٢) نفي صفات الحسَن مستلزم لنفي صفات الصَّحيح. فاقتصار الناظم على نفي صفات الحسن جيدٌ وسالم من الاعتراض الوارد على ابن الصلاح. انظر: «النكت» (١/ ٤٩١) لابن حجر. قال الذهبي في «الموقظة»: الضعيف: ما نَقَص عن درجة الحَسَن قليلاً.
وعرَّفُوا الضعيف أيضًا: بأنه كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول. وتتفاوت رُتَبه ودرجاته في الضعف بحسب بعده من شروح الصِّحة والحُسن.

(٣) وترجع أسباب الانحطاط (الضَّعف) إلى سببين رئيسيين، الأول: السَّقط في الإسناد، الثاني: الطعن في الراوي، انظر: «النزهة» (١٠٨).

(٤) انظر: «النكت الوفية» (١/ ٣٠٧ ـ ٣١٠) للبقاعي. قال ابن حجر: إن بسطها تعب ليس من ورائه أرب. نقله السيوطي كما في «التدريب» (١/ ١٤٤).

النوع الرابع والخامس: المرفوع والمقطوع

٧- وَمَـــــا أُضِـــــيْفَ[١] لِلنَّبِـــــيْ المرْفُـــــوْعُ
وَمَـــــا لِتَـــــابِعٍ هُـــــوَ المَقْطُـــــوْعُ

قوله: «وما أضيف»: أي أضافه صحابي أو تابعي أو غيرهما[٢].

قوله: «للنبي» ﷺ قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، أو همًّا[٣]، أو صفةً. هو **«المرفوع»**، سواء اتصل إسناده أو لا[٤]. **قوله: «وما لتابع»** أي وما أضيف لتابعيٍّ[٥] قولًا أو فعلًا **«هو المقطوع»**[٦] والله أعلم.

---

(١) في (أ): ومَا أَضَفْتَ.

(٢) ومنهم من خصَّه بالصَّحابي، وعُزي مذهبًا للخطيب البغدادي، وتعقَّب ذلك ابن حجر رحمه الله وقال: «الظاهر أنه لم يشترطْه» وذكر أنَّ كلامه في ذلك خرج مخرج الغالب لا التقييد. انظر: «النكت الصلاحية» (١/ ٥١١)، و«النكت الوفيَّة» (١/ ٣١٧)، و«شرح التقريب» للسخاوي (٨٧).

(٣) الهمُّ راجع إلى القول أو الفعل، قال السَّخاوي: الهمّ خفيٌّ لا يُطّلع عليه إلا بقول أو فِعل. «شرح التقريب» (٨٧).

(٤) فمحل الاهتمام في (المرفوع): المتن. قال ابن حجر: «الحقُّ أنّ الرفع إنما يُنظر فيه إلى المتن دون الإسناد». «النكت» (١/ ٥١١) أي سواء اتصل أم لا، رفعه الصَّحابي أم غيره، فمتى كان المتن مضافًا إلى النبي ﷺ فهو مرفوع. وانظر :«علوم الحديث» (١/ ٣٦٣).

(٥) التابعي: مَن لقي الصَّحابي وسمع منه، ومات على الإسلام، والتابعون طبقات مذكورة في موضعها.

(٦) ويجمع على مقاطع ومقاطيع، والمقطوع: مِن مباحث المتن أيضًا، وأطلق بعضُ الأئمة كالشافعي والطبراني والحميدي؛ المقطوعَ على: المنقطع. وعكس البردعي فسمَّى قول التابعي منقطعًا!. قال ابن حجر: «فحصلَتْ التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع، فالمنقطع: من مباحث الإسناد. والمقطوع: من مباحث المتن. وقد أطلق بعضُهم هذا في موضع هذا، وبالعكس؛ تجوُّزًا عن الاصطلاح» «النزهة» (١٥٤). وانظر: «علوم =

النوع السادس: المسند

٨- وَالمُسْنَدُ المتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيْهِ حَتَّى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

قوله: «والمسند: المتصل الإسناد» ظاهرًا[١] **«مِنْ راويْهِ حتى المصطفى»**[٢] كـ: حدَّثني مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ.

وقوله: «ولم يبن»: أي: ينفصل، لا حاجة إليه[٣]، ولكن ذكَرهُ تأكيدًا، والله أعلم.

الحديث» (١/ ٣٦٤)، و«فتح المغيث» (١/ ١٢٥)، و«تدريب الراوي» (٠١/ ٢١٨)، و«النكت الوفية» (١/ ٣٢٦)، وسيأتي في الذي بعده فائدة تتعلق بالمقطوع.

(١) تبع الشارح بهذا القيد الحافظَ ابنَ حجر، واحترزَ به من عنعنة المدلِّس والمعاصر الذي لم يثبت لقيّه. قال: فإنه لا يخرُج الحديث عن كونه مسندًا، وعلَّل ذلك بقوله: لإطباق الأئمة الذين خرَّجوا المسانيد على ذلك. انظر «النزهة» (١٥٥).

(٢) وهذا أرجح الأقوال في حدِّ المسند، وهو قول الحاكم. وسوَّاه الخطيب بالمتصل!. وقال ابنُ عبدالبر: المسند: المرفوع. ولم يتعرَّض للإسناد وأبعدَ في ذلك. انظر: «النكت الوفية» (١/ ٣٢١)، و«فتح المغيث» (١/ ١١٩)، و«النزهة» (١٥٤)، و«جامع شروح غرامي صحيح» (١٢٦) بتحقيقي.

فائدة: بين المسند والمرفوع عموم وخصوص مطلق، فكلُّ مسندٍ مرفوع متصل ولا عكس.

(٣) لأنَّه أغنى عنه قوله: «المتصل الإسناد».

النوع السابع: المتصل

٩- وَمَـــا بِسَـــمْعِ كُـــلِّ رَاوٍ يَتَّصِـــلْ
إِسْـــنَادُهُ لِلْمُصْـــطَفَى فَالمتَّصِـــلْ

قوله: «وما بسمع» أي: بسماع **«كلّ راوٍ»** و **«يتصل إسناده**[1] **للمصطفى»** أو غيره[2]، وهو الحديث: **«المتصل»**، والله أعلم.

---

(١) فالمتصل مِن مَباحث السَّند، فننظر فيه: إلى سَماعِ كلِّ راوٍ مِن شيخه، سواء كان المتن مرفوعًا أو موقوفًا.

(٢) قول الشارح «أو غيره»: فيه تعقُّب على الناظم حيثُ خصَّ المتصِل بـ : ما اتصل إلى النبي ﷺ. ولكن أيضًا في إطلاق الشارح تعقُّبٌ! مِن حيث إنَّ بعضهم قيَّد المتصل بالمرفوع والموقوف. قال العراقي في «ألفيته»: «ولم يرَوا أنْ يدخُلَ المقطوعُ» أي في حدِّ المتصل، وإنما لم يرَوا ذلك؛ لكراهة وصْف الشيء بوصفين متضادين لغة، فقولك: هذا مقطوع متصِل، هذا تنفِرُ منه الطباع. لكن مع التقييد لا بأسَ به، كقولهم: متصل إلى سعيد بن المسيب. انظر: «النكت الوفية» (١/ ٣٢٤)، و«التدريب» (١/ ٥٤)، و«شرح التبصرة» (١/ ٥٤).

النوع الثامن: المسلسل

١٠- مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى
مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَأَنِي الفَتَى

١١- كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيْهِ[(١)] قَائِمَا
أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

قوله: «**مسلسل قل**» أيُّها الطَّالب: هو «**ما على وصفٍ أتى**» أي: ما تتابع رجالُ إسنادِهِ واحدًا فواحدًا على صِفةٍ واحدةٍ وحالةٍ واحدةٍ[(٢)].

قوله: «**مثل**»: بكسر الميم وسكون المثلثة، أي: كقول الراوي، «**أمَا**» للاستفتاح، «**أنبأني**» أي: أخبرني «**الفتى**» العدل الضابط. يقول: أشهد بالله لقد حدَّثني فلانٌ بكذا. ثمَّ يسوقُه مُسَلسلًا بالقَسَم[(٣)]. وهذا مثال المسَلْسل القولي. وأما الفعلي؛ فأشار إليه بـ**قوله:** «كذاك قدْ حدَّثني به قائمًا . أو بعد أن حدَّثني تبسّما»[(٤)].

---

(١) في (ب): حدثني به!، وبه ينكسر البيت!.

(٢) فالمسلسل: مِن صِفات الإسناد. **وهو أنواع**: أعلاها ما دلَّ على قوة الحديث كالمسلسل بالسماع أو ما يدل على الاتصال. **وفائدته**: اشتماله على مزيد الضَّبط مِن الرواة، وإفادته الاتصال إذا كانت السِّلسلة تفيد ذلك، وفيه اقتداء بالنبي ﷺ. انظر: «النكت الوفية» (٢/ ٤٨٨)، و«جامع شروح غرامي صحيح» (١٠٦).

(٣) انظر مثالًا له في «المناهل السَّلسلة في الأحاديث المسلسلة» (١٨٠).

(٤) وكثيرًا ما يكون وصْف التسلْسُل ضعيفًا مع ثبوت أَصْل المتن. **وأصح مسلسل**: المسلسل بقراءة سورة الصف. وهو في«مسند أحمد» (٥/ ٤٥٢). ومن المسلسلات ما هو ناقص التسلسُل في أول الإسناد أو وسطه أو آخره. انظر: «علوم الحديث» (١/ ٨٢١)، و«النكت الوفيّة» (٢/ ٤٨٩). وقول الناظم«**وصف**» يشمل القولي والفعلي، ويدخل فيه صفة الرواة كالتسلسُل بالحُفّاظ أو المصريين، أو صيغة الأداء كالسَّماع في جميع السَّند.

النوع التَّاسع والعاشر: العزيز والمشهور

١٢- عَزِيْزُ مَرْوِيْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَهْ
مَشْهُوْرُ مَرْوِيْ فَوْقَ مَا ثَلَاثَهْ

قوله: «**عزيزُ**» بلا تنوين للضرورة.

قوله: «**مرويْ اثنين**» بسكون الياء «**أو**» مروي «**ثلاثة**» هكذا عرَّفه ابنُ مندة[(١)] وابنُ طاهر[(٢)]. وهو: ما يرويه اثنان عن اثنين إلى آخر السَّند[(٣)] مِن غير زيادة. ولو طولب بشيء من أمثلته لعزَّ وجودُه بل امتنع. قالَه السَّخاوي[(٤)].

وقال ابنُ حبان[(٥)]: «إنَّ رواية اثنين عن اثنين إلى أنْ ينتهي لا يوجد أصلًا»[(٦)].

---

(١) الحافظ أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن مندة الأصبهاني، صاحب التصانيف، توفي سنة (٣٩٥) «شذرات الذهب» (٤/ ٥٠٤)، وكلامه حكاه ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٢/ ٨١٢)، وأسنده عنه ابن طاهر المقدسي في «شروط الأئمة الستة» (٢٣).

(٢) الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي القيسراني المقدسي، مات ببغداد في ربيع الأول سنة (٥٠٧ هـ). «شذرات الذهب» (٦/ ٣٠).

(٣) قال البقاعي رحمه الله: «والذي استقرَّ عليه الاصطلاح أنَّ العزيز: ما انفرَد بروايته اثنان في موضع مَا مِن سنده. «النكت الوفية» (٢/ ٤٣٩). وقال السخاوي رحمه الله: «ثم هو -أي نظم العِراقي- ظاهر في الاكتفاء بوُجود ذلكَ في طبقةٍ واحدةٍ بحيث لا يمتنعُ أنْ يكونَ في غيرها مِن طباقه غريبًا كأنْ ينفردَ به راوٍ آخر عن شيخه، بل ولا أنْ يكونَ مشهورًا لاجتماع ثلاثة فأكثر على روايته في بعض طِباقه أيضًا. «فتح المغيث» (٤/ ٦).

(٤) «فتح المغيث» (٤/ ٧).

(٥) الإمام الحافظ الناقد أبو حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد التميمي البُسْتي الشافعي، توفي في شوال بـ بُسْت سنة (٣٥٤). «شذرات الذهب» (٤/ ٢٨٥).

(٦) «مقدمة صحيحه» (١/ ١٥٦)، و«شروط الأئمة» (٤٤).

=

قوله: «**مشهورُ**»: بلا تنوين «**مرويْ**» بسكون الياء «**فوق ما ثلاثة**» (ما) زائدة أي: فوق ثلاثة. وهو : ما رواه أكثر من ثلاثة[1].

قال ابنُ حجر: «وهو المستفيض، سُمِّي بذلك لانتشاره، من فاض الماء يفيض»[2].

تنبيه: العزيز، والمشهور: لا يُنافي الحسَن والصَّحيح والضَّعيف، والله أعلم[3].

قال الحافظ بعد حكاية كلامه: «إنْ أرادَ به أنَّ رواية اثنين فقَط عن اثنين فقَط لا توجد أصلًا فيُمكن أنْ يُسلّم، وأمَّا صُورة العزيز التي حرَّرناها فموجودة بأنْ لا يرويه أقل مِن اثنين عَن أقلّ مِن اثنين. «النزهة» (٦٩).

(١) هذا قول ابن مندة وتبِعَه عليه جماعة. وقال ابنُ حجر رحمه الله: «المشهور ما رواه ثلاثة فصاعدًا ما لم يجمَع شروط التواتر». «النزهة» (٥٧).

(٢) «النزهة» (٦٣).

(٣) فيمكن أنْ يجتمع أي وصف منهما مع أي وصفٍ منها. فيكون مثلا مشهورًا ضعيفًا، أو مشهورًا حسنا. أو يكون: عزيزًا حسنا أو عزيزًا ضعيفًا.

النوع الحاديث عشر و الثاني عشر: المعنعن والمبهم

١٣- مُعَــنْعَنٌ كَعَــنْ سَــعِيْدٍ عَــنْ كَــرَمْ
وَمُــبْهَمٌ مَــا فِيْــهِ رَاوٍ لَــمْ يُسَــمْ

قوله: «**معنعن**» وهو المشتمل على العنعنة، وهو قول الراوي: عن فلان.

ومثَّل له الناظم بـقوله: «**عَنْ سعيدٍ عَنْ كَرَمْ**» بالكاف والراء.

من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السَّماع(١).

واختلفوا في: حُكم الإسناد المعنعن؟

والصحيح الذي عليه العمل أنَّه من قبيل الإسناد المتصل بشرط:

- ثبوت ملاقاتِه لمن رواه عنه بالعنعنة(٢).
- ولم يكن المعَنْعِن مدَلِّسًا(٣).

ومِثْلُ المعنعن: (المأَنَّن) بتشديد النون الأولى. وهو: ما فيه (أنَّ) بالفتح والتشديد، نحو: أنَّ فلانًا قال، ومعظَم العلماء على التسْوية بينهما(٤).

---

(١) أي: لا يقول الراوي: سمعت، ولا: حدثنا، ولا : أخبرنا. بل يقول: (عن فلان). قال أبو عمْرو الداني رحمه الله: «وما كان من الأحاديث المعنعنة التي يقول فيها ناقلوها: عَنْ عَنْ، فهي أيضًا مسندة متصلة بإجماع أهل النقل». -أي بالشروط المعروفة. وسيذكر المؤلّف بعض ذلك- «رسالته في علوم الحديث» (١٨٢/بهجة المنتفع)، و«علوم الحديث» (١/ ٤١٦).

(٢) هذا شرْط البخاري وجماعة. واختارَ الإمامُ مسلمٌ وجماعةٌ الاكتفاء بإمْكان اللقي. وانظر للمسْألة: «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٥٩)، و«السَّنن الأبين» لابن رشيد الفهري، و«موقف البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا في السَّند المعنعن» للدريس.

(٣) لأن المدلِّس قد يروى بصيغة عن ما لم يأخذه عمَّن سماهُ بل أخذه بواسطة فأسقطها كما سيأتي في نوع (١٩). لكن ليس هذا الحكم على إطلاقه في كل مدلِّس إنما في أنواع منهم.

(٤) حكاه عنهم ابن عبدالبر، كما في «علوم الحديث» (٨٥). وكذلك لفظ: قال هو كـ عن.

قوله: «**ومبهم**» أي **الثاني عشر من الأقسام** وهو: حديث: «**مبهم**» وهو «**ما**» أي: الإسناد الذي فيه «**راو**» مجهول! «**لم يُسمّ**» كسفيان عن رجل.

ولا يُقبل حديث المبهم ما لم يُسمّ.

لأنَّ شرطَ قبولِ الخبر عدالةُ رَاوِيْهِ، ومَن أُبهِمَ اسمُه لا يُعرف اسمُه فكيف عدالته[١]! فلا يُقبل خبره. إلَّا إنْ كان المبهم صحابيًّا فيُقبل[٢].

ويُتوصَّل لمعرفة المبهمات: بجمْع طرق الحديث غالبًا.

وقد صنَّف «بعض»[٣] العلماء من أئمة الحديث في هذا النوع كتابًا سمَّاه: «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد»[٤].

ومِن فوائد تبيُّن الأسماء المبهمة: تحقيقُ الشيء على ما هو عليه، والله أعلم[٥].

---

(١) انظر: «النزهة» (١٣٥).

(٢) لأنَّ الصحابة كلَّهم عدول ونقل ابن عبدالبر عليه اتفاق أهل العلم. «التمهيد» (٢٢/ ٤٧). وما ذكره المؤلّف هو حُكم المبهم في الإسناد. وقد يقعُ الإبهام في المتن أيضًا، ولا يضر الحديث، ولكن أيضًا يهتم العلماء ببيانه كثيرًا.

(٣) زيادة مني.

(٤) تصنيف الولي العراقي أبي زرعة، وقد طبع هذا الكتاب، وانظر للفائدة: «تدريب الراوي» (١/ ٢٩٨).

(٥) قال السُيوطي رحمه الله: «قال الشيخ وليُّ الدين: ومِن فوائد تبيين الأسماء المبهمة: تحقيق الشيء على ما هو عليه فإنَّ النفس متشوِّقة إليه. وأن يكون في الحديث منقبة له فيستفاد بمعرفة فضيلتُه. وأنْ يشتملَ على نِسبة فعل غير مناسب فيحصُل بتعيينه السَّلامة من جَوَلان الظنِّ في غيره من أفاضل الصَّحابة وخصوصًا إذا كان ذلك من المنافقين. وأنْ يكون سائلًا عن حُكم عارضَه حديث آخر فيُستفاد بمعرفته هل هو ناسخ أو منسوخ إنْ عُرف زمن إسلامه. وإن كان المبهم في الإِسناد: فمعرفتُه تُفيد ثقته، أو ضعفه، ليُحكم للحديث بالصِّحة أو غيرها». «التدريب» (٢/ ٢٩٩).

كيف نعرف المبهم: نعرفه بالتصريح به في رواية أخرى، وبالتنصيص عليه مِن قِبَل الأئمَّة.

النوع الثالث عشر: العالي والنازل

١٤- وَكُـــلُّ مَـــا قَلَّـــتْ رِجَالُــــهُ عَـــلَا
وَضِــــــدُّهُ ذَاكَ الَّـــــذِي قَــــدْ نَــــزَلَا

قوله: «كل ما» أي: كلّ حديث **«قلَّت رجاله»** في العدد **«علا»** أي: ارتفع لقربه من النبي ﷺ[1] [٣ب].

قال محمَّدُ بن أسلم الطوسي رحمه الله[2]: «قُرب الإسناد قربة إلى الله تعالى»[3].

قوله: «وضده» وهو الذي كثُرت رجاله. **قوله: «ذاك»** أي المذكُور.

قوله: «قد نزلا». قال ابنُ حزم[4]: «نقلُ الثِّقة عن الثقة يبلغُ به النبيَّ ﷺ مع الاتصال خصَّ اللهُ به المسلمين دون سائر الملل»[5].

---

(١) وهو العلوّ المطلق، فإنْ كان السَّند مع ذلك صحيحًا كان الغاية القصوى، وإلا فصُورة العُلوّ موجودةٌ ما لم يكنْ موضوعًا فوجوده كعدمه. قاله الحافظ في «النزهة» (١٥٦)، وقسَّم ابنُ الصَّلاح العُلوَّ إلى خمسة أقسام. ذكر الشارح أولَـها وهو أجلها. وانظر البقية في «علوم الحديث» (٢٣٩)، و«التدريب» (٢/ ١٤٧)، و«النكت الوفية» (٢/ ٤٠٢).

(٢) الإمام محمد بن أسلم الطوسي صاحب المسند والأربعين، كان يُشبّه في وقته بابن المبارك، توفي سنة (٢٤٢)، «شذرات الذهب» (٣/ ١٩٢).

(٣) أسنده الخطيب في «الجامع» (١/ ١٢٣) رقم (١١٥).

(٤) الإمام أبو محمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، صاحب «المحلى» وغيره من التصانيف النافعة، توفي سنة (٤٥٦ هـ). «شذرات الذهب» (٥/ ٢٣٩).

(٥) نقله السيوطي في «التدريب» (٢/ ١٥٤).

فائدة: ذهب قومٌ إلى تفضيل النزول على العلو!؟ بحُجَّة ما فيه من مشقَّة البحث فيعظُم الأجر. حكاه عنهم الخطيب في «الجامع» (١/ ١١٦)، وردَّه وقال: والذي نستحِبُّه طلب العالي إذ في الاقتصار على النازل إبطال الرِّحلة وتركها ...». وقال ابنُ حجر في «النزهة» =

النَّوع الرابع عشر: الموقوف

١٥- وَمَـــا أَضَـــفْتَهُ إِلَـــى الْأَصْـــحَابِ مِـــنْ
قَـــوْلٍ وَفِعْـــلٍ فَهْـــوَ مَوْقُـــوْفٌ زُكِـــنْ

قوله: «**وما**» أي: والحديث الذي أضفتَه «**إلى الأصحاب**[1] **من قول وفعل**» وخلَا عن قرينةِ الرَّفع[2]: فهو حديثٌ موقوفٌ على ذلك الصحابـي[3].

قوله: «**زكن**» أي: عُلم.

---

(١٥٧): «فإنْ كان في النزول مزيَّة ليستْ في العُلو؛ كأن يكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر؛ فلا تردُّد في أنَّ النزول حينئذ أولى، وأمَّا مَن رجَّح النزول مطلقًا، واحتج بأنَّ كثرةَ البحث تقتضي المشقة؛ فيعظم الأجر!: فذلك ترجيح بأمر أجنبي عما يتعلَّق بالتصحيح والتضعيف».

(١) عرَّف ابنُ حجر الصحابـي بقوله: مَن لَقي النبيَّ ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك ولو تخلَّلت ردَّةٌ في الأصح. «النزهة» (١٤٩).

وقول الناظم: «الأصحاب»: مقصوده مطلَقُهم فيدخل في التعريف ما أضيف إلى الواحد أو الاثنين أو الجماعة منهم، كلُّه موقوف.

(٢) هذا قيد مهم، وقد ذكره عددٌ، منهم السَّخاوي في «شرح التقريب» (٨٨)، ويخرج بهذا القيد: ما له حكم الرفع كقول الصَّحابـي: مِن السُّنة كذا. انظر: «علوم الحديث» (٦٩)، و«التدريب» (١/ ١٥٠).

(٣) سواء اتصل إسناده أم لا.

النوع الخامس عشر: المرسل

١٦- وَمُرْسَـــلٌ مِنْـــهُ الصَّـــحَابِيُّ سَـــقَطْ

....

قوله: «**ومرسل منه**» أي: من إسناده «**الصحابي سقط**» بأنْ تركَه التابعي[١].

ثمَّ المرسل حديث ضعيف لا يُحتجّ به عند جماهير المحدِّثين وكثير من الفقهاء وأرباب الأصول[٢].

وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: إنه صحيح يُحتجُّ به[٣].

---

(١) انتُقد هذا التعريف على الناظم، إذ لو تأكَّدْنا أنَّ الساقطَ هو الصحابـي لم نتردَّد في قبوله، والتعريف الصحيح للمرسل: ما أضافه التابعيُّ إلى النبيِّ ﷺ.

(٢) للجهل بحال السَّاقط، إذ يُحتمل أنْ يكون السَّاقط تابعي غير مقبول الحديث.

(٣) ليس هذا على إطلاقه، أما الإمام مالك فنَعم يحتج به كما في «الموطأ» وهو مقدَّم على القياس لكن قيّده ابن عبدالبر بمُرْسل الثقة. وأما الإمام أحمد فقد رُوي عنه عدم الاحتجاج به، وإنما يحتجُّ به بشرط ألا يروي المرسِل إلا عن ثقة. وقد حكى الترمذيُّ عن مالك وأحمد أنَّ المرسل ليس بحجة، وتعقبه ابن رجب بأنهم لم يطعنوا في المراسيل عمومًا ولكن في بعضها. وهذا يفيد أنَّهم لا يحتجُّون مطلقًا بالمرسَل. وله كلام مهم حول هذا في «شرح العلل»، وانظر: «علوم الحديث» (١/ ٣٩٠)، و«جامع التحصيل» (٣٣).

النوع السادس عشر: الغريب

....

وَقُـــلْ غَرِيْـــبٌ مَـــا رَوَى رَاوٍ فَقَـــطْ

قوله: «**وقل غريب ما**» أي: رواه «**راو فقط**» أي: انفرد بروايته[١].

والفاء في «**فقط**»: لتزْيين اللفظ، بمعنى: حسْب، وقيل: دالة على شرط مقدَّر، والتقدير: إذا عرفْتَ ذلك فانتبه.

وذلك كـحديث: «**النَّهْي عَن بيْع الوَلاء وهِبَته**»[٢]، فإنَّه لم يصح إلا مِن حديث عبدالله بن دينَار عَن ابن عمر[٣].

وينقسِم الغريب إلى:

- صحيح، كالأفراد المخرّجة في الصحيحين.
- وإلى ضعيف، وهو الغالب على الغرائب.
- وإلى حسَن، وفي «جامع الترمذي» لذلك أمثلة كثيرة[٤].

---

(١) أو انفرَدَ فيه بأمر لا يشركه غيره، إما في متنه أو في إسناده.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٣٥)، ومسلم (١٥٠٦).

(٣) انظر: «النزهة» (٧٨ ـ ٧٩).

(٤) «علوم الحديث» (١/ ٨١٢).

النوع السابع عشر: المنقطع

١٧- وَكُـــلُّ مَـــا لَـــمْ يَتَّصِـــلْ بِحَـــالِ
إِسْـــــنَادُهُ : مُنْقَطِـــــعُ الأَوْصَـــــالِ

قوله: «**وكل ما**» أي كلُّ حديث «**لم يتصل بحال إسنادُه**» بالرَّفع فاعل يتَّصِل.

بأنْ سقَطَ مِن سنده راوٍ مِن أي مَوضعٍ كان ، بحيث لا يزيد السَّاقط في كلّ حالٍ على واحد، وكان السَّقط قبل الصحابي[(١)] .

فخَرَج بـ(ما قبل الصَّحابي): المرسل. ويكون السَّاقط واحدًا.

---

(١) أمَّا تعريف **الناظم** فجَار على ما قالهُ ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٢١)، ومشى عليه جمعٌ، انظر علوم الحديث» (١/ ٤٠٨)، و«التدريب» (١/ ٢٣٥). وهو يقتضي أنَّ المنقطع يُطلق على جميع الأنواع التي ترجع إلى السَّقط في الإسناد سواء كان في أوله أو أوسطه أو آخره تعدد الساقط أو انفرد كالمعلّق والمرسَل والمعضَل، فيكون المنقطع أعمَّ الأنواع التي ترجع إلى السقط في السند وكلها تدخل تحته. **وقيَّده بعض المحدثين** بما يميزه عن غيره من الأنواع، فذكر الشارح قيدين، **أولهما**: أن يكون السَّقط قبل الصحابي فخرج المرسَل. **والثاني**: أن يكون الساقط واحدًا فخرج المعضل. فإنَّ السّاقِطَ فيه اثنان على التوالي. **ونزيد قيدًا ثالثا**: وهو ألا يكون السَّقط مِن مُبتدأ السَّند -مِن مصنِّف- ليخرجَ المعلّق. فتعريف المنقطع: ما سَقَط من أثناء إسنادِه راو أو راويان بشرط عدم التوالي.

وقول الناظم: (منقطع الأوصال) هي المفاصل، وأشار بهذا إلى حكم المنقطع، وهو أنه لا تقوم به حجّة، كما أن منقطع المفاصل لا يستطيع القيام.

النوع الثامن عشر: المعضل

١٨- وَالمُعْضَــلُ السَّــاقِطُ مِنْــهُ اثْنَــانِ

....

قوله: «**والمعضل**» مِن عضَله أي: أعياه.

فكأنّ المحدِّث الذي حدَّث به؛ أعياه فلم يُنتفع به، هذا معناه لغة.

وأمَّا اصطلاحًا فهو: «**السَّاقط**» مِن سنده «**اثنان**» فصاعدًا[١]، سواء كان السَّاقط الصَّحابي والتابعي[٢]، أو غيرهما.

فيدخل فيه -كما قال ابن الصلاح-[٣]: قول المصنِّفين: قال النَّبي ﷺ[٤].

---

(١) مع التوالي، وهذا قيد مهم ليخرج المنقطع في موضعين مثلًا.

(٢) بأن يقول تابع التابعي: قال رسول الله ﷺ، فهذا معضَل لا مُرسل لأنَّ المرسَل مختصّ بالتابعي. بل خصَّه قوم: بالتابعيِّ الكبير.

(٣) الحافظ تقي الدِّين أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن موسى الكردي الموصلي الشافعي، الشهير بابن الصَّلاح، توفي سنة (٦٤٣). «شذرات الذهب» (٧/ ٣٨٣)، وكلامه في «علوم الحديث» (١/ ٤١٣) له.

(٤) قول أحد المصنِّفين: قال رسول الله ﷺ؛ هذا مِن صُور المعلّق على الصحيح. وبهذا يفارق المعضَل: المعلّق. انظر: «النزهة» (١٠٨)، وشرح ابن قطْلوبغا لـ«غرامي صحيح» (٧٤/ بتحقيقي).

النوع التاسع عشر: المدلس

١٨ ....

وَمَـــا أَتَـــى مُدَلَّسًـــا نَوْعَـــانِ[١]

١٩- الْأَوَّلُ الإِسْـــقَاطُ لِلشَّـــيْخِ وَأَنْ
يَنْقُـــلَ عَمَّـــنْ فَوْقَـــهُ بِعَـــنْ وَأَنّ

٢٠- وَالثَّـــانِ لَا يُسْـــقِطُهُ لَكِـــنْ يَصِـــفْ
أَوْصَـــافَهُ بِمَـــا بِـــهِ لَا يَنْعَـــرِفْ

قوله: «الإسقاط للشيخ»[٢]: الذي حدّثه لكونه من الضُّعفاء[٣].

قوله: «وأنْ ينقُلَ» شيخٌ عن شيخه فمَنْ فوقَه «بـ: **عن، وأنّ**» بتشديد المسكَّنة للوقف. ونحوهما كـ: قال، مما لا يَقتضِي اتصالًا، لئلَّا يكونَ كذبًا[٤].

«و» النوع «**الثاني**»: لا يُسقطه. ويُسمّى تدليس الشيوخ، أي: لا يُسقِط الشيخ الذي سَمع ذلك الحديث منه.

قوله: «لكن يصف أوصافه بما به لا ينعرف» أي: يذكرُه بوصْفٍ لا يَشتهر كي يوعِّر -أي يصعِّب- معرفةَ الطريق على السَّامع، مِنِ اسمٍ أو كنيةٍ أو لقَبٍ أو بلْدةٍ أو

(١) أي: لأنَّ ما يُذكر مِن أقسام التدليس في كتب المصطلح راجع إلى أحد النوعين.
(٢) هذا نوعٌ أوَّل وهو: أَنْ يُسقطَ راويًا، ويسمَّى: تدليس الإسناد.
(٣) لا اختصاص في ذلك للضُّعفاء، لكن تعمّد إسقاط الضَّعيف غش، وهو جرح في فاعله، انظر «شرح التقريب» (١٣٤) للسخاوي.
(٤) وحُكم مَن ثبتَ عنه التدليس إذا كان عدلًا: أن لا يُقبل منه إلا ما أتى فيه بلفظٍ مُشعِر بالأخذ منه مباشرة كالتصريح بالسَّماع مِن الشيخ أو التحديث أو الإخبار، وذلك على الأصح. «النزهة» (١١٣).

صنعةٍ أو نحو ذلك.

وقد صنَّف الحافظُ ابن حجر رحمه الله[(١)] «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصُوفين بالتدليس»[(٢)].

قال السَّخاوي رحمه الله: المدلِّسون على خمسة مراتب[(٣)]:

الأول: مَن لا يوصف به إلا نادرًا.

الثاني: مَن كان تدليسه قليلًا بالنسبة لما رَوى مع إمامته.

الثالث: مَن أكثرَ منه غيرَ متقيِّدٍ[(٤)] بالثقات.

الرابع: مَن كان أكثر تدليسِه عن الضُّعفاء.

الخامس: مَن انضمّ إليه ضعْف بأمر آخَر.

وقوله: «**لا ينعرف**» غير عربي. إذا لا يُقال: انعرف، كما لا يُقال: انعدم، لأنَّ (انفعل) لمطاوعة (فَعَل)، نحو: قَطَعْتُه فانْقَطَع، ولا يُبنى إلا لما فيه عِلاج وتأثير، ومعنى العِلاج فيه: أن يكون من الأفعال الظاهرة للعيون كالقَطْع والجذْب والكَسْر، فلا يقال: علَّمته فانعلم، ولا: فهَّمته فانفهم، ولا: حصَرْته فانْحَصر، ولا: عدمته فانْعَدم. ويقال: قلتُه فانقال، لأنَّ القَول عِلاج، لأنَّ القائل يعمَلُ في تحريك لسَانِه، وكان الصواب أن يقولَ: (بما به لا يتَّصف) والله أعلم.

---

(١) الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد، شهاب الدين الشهير بابن حجر، الكناني العسقلاني الأصل، المصري المولد والوفاة، الشافعي، ولد سنة (٧٧٣)، وتوفي سنة (٨٥٢)، «شذرات الذهب» (٩/ ٣٩٥).

(٢) قال السَّخاوي رحمه الله: «وفيه تصانيف نظمًا ونثرًا، وأحسَنها: لشيخِنا -يعني ابن حجر- ولي عليه بعض الملْحقات». «شرح التقريب» (١٣٠).

(٣) «فتح المغيث» (١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

(٤) في الأصل: من غير تقيُّدٍ، والمثبت من «فتح المغيث».

النوع العشرون : الشاذ

٢١- وَمَـــا يُخَـــالِفْ ثِقَـــةٌ فِيْـــهِ المَـــلَا
فَالشَّـــــــــــاذُ ....

قوله: «**وما يخالف ثقةٌ**» أي: راوٍ ثقة[١] بزيادةٍ أو نقْصٍ في السَّند أو في المتن.

قوله: «**فيه الملا**» بإسْكانٍ، للوَزْن. أي:

- الجماعة الثِّقات فيما رَوَوه.
- وتعذَّر الجمعُ بينهما.

قوله: «**فالشاذ**» أي: فهو الحديث الشاذ، لأنَّ العددَ أولى بالحِفْظ من الواحد.

قال في «المختار»: «إنما قيل للجماعة: مَلأ، لأنهم يملأون القُلوب هيبة، والمجَالس أُبَّهة»[٢].

(١) الأولى التعبير بـ: المقبول، قال ابنُ حجر: «الشاذ: ما رواه المقبُول مخالفًا لمن هو أولى منه، هذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح» «النزهة» (٩٨).

(٢) ذكر هذا أبو هلال العسكري في «الفروق اللغوية» (٣١٣/ دار الكتب)، والمناوي في «التوقيف على مهمات التعاريف» (٦٧٣/ الفكر).

النوع الحادي والعشرون : المقلوب

٢١- ....

.... وَالمَقْلُـــوْبُ قِسْـــمَانِ تَـــلَا

٢٢- إِبْـــدَالُ رَاوٍ مَـــا بِـــرَاوٍ قِسْـــمُ

وقَلْـــبُ إِسْـــنَادٍ لِمـــتْنٍ قِسْـــمُ

قوله: «**والمقلوب**»: هو مِن أقسام الضعيف.

وهو **«قسمان تلا»** أي: تبع ما سَبق من الأنواع.

القسم الأول: «**إبدال راوٍ مَا**» أيَّ راوٍ كان؛ براوٍ آخر نظيره في الطبقة.

قوله: «**قِسْم**» أي قِسْمٌ أوَّل و(ما) يجوز أن تكون زائدة، وأنْ تكون بقلْب التنوين ميمًا وإدغامها في الميم.

قوله: «**وقلب إسناد**» أي: نَقلُه عن مَتْنٍ وجعْله لمتنٍ آخَر مرويّ بسَنَد آخَر: قِسْمٌ آخَر ثانٍ[(١)].

---

(١) ويقع القلْب في المتن أيضًا، تارة يكون القلْب وهمًا من الراوي. وتارة يقعُ عمدًا إما امتحانًا أو بقصْد الإغراب.

النوع الثاني والعشرون : الفرد

٢٣- وَالفَـــــرْدُ مَــــا قَيَّدْتَـــــهُ بِثِقَـــــةِ
أَوْ جَمْـــــعٍ اوْ قَصْـــــرٍ عَلَـــــى رِوَايَـــــةِ

قوله: «والفرد» وهو قسمان:

فردٌ مطلق: بأنْ ينفردَ به راوٍ واحد عن كلِّ أحد، وسبقَ حكمُه في الشَّاذ.

وثانيهما فرْدٌ مقيَّد: بالنِّسبة إلى جهةٍ خاصَّة. وإليه أشار بقولِهِ «**ما قيدته بثقة أو جمع**». ولو قال النَّاظم بدَلَ «جمع»: «بلد» كانَ أولى؛ لأنَّهم يقولون: تفرَّد به أهلُ بلد كذا ، ويريدون : الجمْع منها.

قوله: «أو قصْر على رواية» كقولهم: لم يروِهِ عَن فلان إلا فلان.

النوع الثالث والعشرون : المعلل

٢٤- وَمَـــا بِعِلَـــةٍ غُمُـــوْضٍ اوْ خَفَـــا
مَعَلَّـــلٌ عِنْـــدَهُمُ قَـــدْ عُرِفَـــا

قوله: «**وما بعلة**» أي: وما هو من الحديث بعلَّة في سَندٍ أو متْنٍ.

«**غموض أو خفا**» -بيان للعلة- وعطْف الخفَا على الغُموض: تفسيرٌ.

فالعِلَّة: عبارة عن أسباب خفيَّة طرأَتْ على الحديث فقدَحتْ في قَبولِهِ لكن تلك العلَّة لا يُدركها إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الصَّحيح[١].

قوله: «**معلَّل**» خبر «ما»، أي: أنّ ما فيه العلَّة المتقدِّم بيانها يُقال له: «معلّل».

قوله: «**عندهم**» أي: عند أهل الفن «**قد عرفا**».

---

(١) وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع، وجمع الطرق.

النوع الرابع والعشرون : المضطرب

٢٥- وَذُو اخْتِلَافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ
مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الفَنِّ

قوله: «وذو اختلاف سند أو متن» فهو حديث مضطرب.

والاضطراب مُوجِب أي: سببٌ لضعْفِه عند **«أهيل الفن»**(١).

وذلك بأنْ رَوى الحديثَ واحدٌ أو أكثر، مرةً على وجْهٍ ومرةً على وجْهٍ آخر:

- مخالفٌ له.
- بحيث لم يُرجَّح أحدُهما على الآخر.
- ولم يُمكن الجمع.

مثاله(٢): حديث فاطمة بنت قيس سألتُ النبيّ ﷺ عن الزكاة فقال: **«إن في المال حقًّا سوى الزكاة»**(٣).

ورُوي عنها بلفظ: **«ليس في المال حقًّا سوى الزكاة»**(٤).

---

(١) لأنه مُشعر بعدَم ضبط راويه وإتقانه له، وإلا لم يختلف عليه الثقات اختلافًا لا يُمكن معه الترجيح ولا الجمع.

(٢) هذا مثال للمضطرب متنًا، وللمضطرب سندًا أمثلة كثيرة، انظر: «علوم الحديث» (١٢٢)، و«التدريب» (١/ ٢٢٢).

(٣) أخرجهُ الترمذي (٦٥٩) و(٦٦٠)، والدارمي (١٦٧٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٤٠٣ رقم (٩٧٩)، والبيهقي (٤/ ٨٤) وغيرهم مِن طُرق عن شريك القاضي عن أبي حمزة ميمون الأعور عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس، مرفوعًا بهذا اللفظ، وتابع شريكًا حمادُ بن سلمة عند الطبراني (٢٤/ رقم (٩٨٠).

(٤) أخرجه ابنُ ماجة (١٧٨٩)، من طريق يحيى بن آدم عن شريك عن أبي حمزَة عن الشَّعبي عن فاطمة مرفوعًا بهذا اللفظ.

=

هكذا مثَّل بعضُهم(١) للمضطرب.

والحديث باللفظين ضعيف الإسناد، ورفعُه منكر، والصَّواب أنه مِن قول الشعبي، قال البيهقي: هذا حديثٌ يُعرف بأبي حمزة ميمون الأعور، كوفي، وقد جرَحه أحمد بن حنبل، وابن معين فمَن بعدهما مِن حفاظ الحديث. وقال الترمذي: هذا حديث ليس إسناده بذاك، وأبو حمزة ميمون الأعور: يضعَّف، وروى بيان وإسماعيل بن سالم عن الشعبي هذا الحديث قوله، وهذا أصح.

وبهذا تعرفُ أنَّه لا يصحّ التمثيل بهذا المثال للمضطرب، ولهذا تُعقِّب التمثيل به كما سيأتي. فلابد من ملاحظة شروط الاضطراب التي نبه عليها المؤلِّف. وحاصلها: اختلاف الرواة اختلافًا مؤثِّرا، متكافئًا لا يمكن معه الترجيح أو الجمع. أمَّا إذا أرسل الثقة حديثًا مثلا والواهي وصَلَه، فلا عبرة بوصلِه لأمرين: لضعفِ راويه، ولأنه معلولٌ بإرسال الثَّبْت له. وإذا وصله الثقة لكن جماعة من الثقات الأثبات أرسلُوه فالعِبرةُ بما اجتَمَع عليه الثقاتُ، وينسب المتفرد إلى الشذوذ. فإذا اختَلَف الثقات ورَوَوهُ على أقوالٍ عدَّة متباينة فهذا يُوهِنُ الحديثَ، ويَدُلُّ على أنَّ راوِيَه لم يُتقِنْه، وهو الذي يقال: فيه اضطراب.

(١) هو العِراقي في «شرحه للتبصرة والتذكرة» (١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥) وقد تُعقّب العراقي تمثيله بهذا المثال، فقال البقاعي في «النكت الوفية» (١/ ٥٣١): «لا يصلح هذا أن يكون مثالًا لمضطرب المتن.

أما أولًا: فلأن أبا حمزة ـ شيخ شريك ـ : ضعيف، فهو مردود من قِبَل ضعف راويه لا من قبل اضطرابه.

وأما ثانيًا: فلأنَّه يمكن الجمْع بحمْل الحقّ في الأول على المستحب، وفي الثاني على الواجب. انتهى بتصرف، ونحوه في «فتح الباقي» (١/ ٢٤٥) للأنصاري، وانظر: «التدريب» (١/ ٢٢٤).

بل قال السَّخاوي: «وأمَّا أمثلة الاضطراب في المتن فتكاد ألّا توجد»، «شرح التقريب» (١٩٥). قال ابنُ حجر في «النزهة»: «قلَّ أَنْ يَحْكُمَ المحدِّثُ على الحديثِ بالاضطرابِ بالنِّسبةِ إلى الاختلافِ في المَتْنِ دونَ الإِسناد».

النوع الخامس والعشرون: المدرج

٢٦- وَالمُـدْرَجَاتُ فِـي الحَـدِيْثِ مَـا أَتَـتْ
مِـنْ بَعْـضِ أَلْفَـاظِ الـرُّوَاةِ اتَّصَـلَتْ

قوله: «**والمدرجات في الحديث**» متنًا و سندًا.

فالأوَّل: «**ما**» أي: ألْفاظ «**أتت مِن بعض ألفاظ الرواة اتصلت**»(١).

وذلك بأنْ يقولَ الرَّاوي كلامًا يريدُ أن يستدلَّ عليه بالحديث فيأتي به بلا فصْلٍ فيُتَوهَّم أنَّ الكلَّ حديثٌ(٢).

مثاله: حديث محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعًا: «**أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار**»(٣).

فقال: «**أسبغوا الوضوء**» مُدْرَج من قول أبي هريرة.

---

(١) هذا مدرج المتن. وهو على ثلاثة أقسام:
- **مدرج في أوّله** وهو نادر وقد مثّل له الشّارح.
- **ومدرج في أثنائه.**
- **ومدرج في آخره.** وهو كثير، سواء كان الإدارج من قول صحابي أو تابعي أو من بعده.

(٢) ويُدرَك الإدراج: بوُرود روايةٍ مفصِّلة للقدْر المدرَج مما أُدرج فيه، أو بالتنصيص على ذلك مِن الراوي، أو مِن بعض الأئمة المطَّلعِين، أو باستحالة كَون النبي ﷺ يقول ذلك..

(٣) أخرجه بتمامِه مع الإدراج الخطيبُ في «الفصْل للوصل المدرج في المتن» (١/١٥٨-١٥٩)، من رواية أبي قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة. ورواه جماعةٌ كثير ثقات أثبات عن شعبة وجعلوا الأول قول أبي هريرة. والثاني مرفوعًا، انظر: «النكت» (٢/ ٨٢٤).

تنبيه مهم: قوله: «**أسبغوا الوضوء**» ثبت من قول النبي ﷺ في حديث آخر عن عبدالله بن عمرو في صحيح مسلم (٢٤١).

كما هو في رواية البخاري[(١)].

والمدرج في السَّند: ثلاثة أقسام[(٢)] مذكورة في «المبسوطات».

(١) في «صحيحه» برقم (١٦٥) قال: حدثنا آدم بن أبى إياس قال حدثنا شعبة قال حدثنا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة -وكان يمرُّ بنا والناس يتوضَّئون مِن المِطْهرة- قال: أسْبغوا الوضوء فإنَّ أبا القاسم ﷺ قال: «ويل للأعقاب من النار».

(٢) بل أكثر من ذلك، انظر: «علوم الحديث» (١٢٦ ـ ١٢٧)، و«شرح التقريب» (١٦٠)، و«النزهة» (١٢٤)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٨٨)، و«النكت» (٢/ ٨٣٢) لابن حجر.

النوع السادس والعشرون: المدبَّج

٢٧- وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِيْنٍ عَنْ أَخِهْ
مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانتَخِهْ

قوله: «وما روى كل قرين[١] **عن أخه»** بسُكون الهاء للوزن.

أي: ما رواه[٢] كلٌّ «من»[٣] القرينين عن الآخر[٤] فهو حديث مدبَّج، مأخوذ من ديباجتي الوجه وهما الخدان لتساويهما وتقابُلِهما.

قوله: «فاعرفه حقًّا وانتخِه» بخاء معجمة أي: افتخر بمعرفته، يقال: انتخا فلانٌ علينا أي: افتخَر.

مثاله: روايةُ كلٍّ مِن أبي هريرة وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن الآخر.

ورواية أحمد عن الشافعي[٥] والشافعي عن أحمد.

---

(١) القرين لغة: المصَاحب، واصطلاحًا: المشارك في السِّن والأخْذ عن المشايخ.
(٢) الأحسن أن يَقُول: رواية، بدل «ما رواه»، إذا لا اختصاص للمدبَّج برواية معيَّنة.
(٣) زيادة مني.
(٤) فإنْ روى أحدُ القرينين عن الآخر، ولم يرو الآخر عنْه فيما يُعلَم فهو: (الأقران).
(٥) أمَّا رواية أحمد عن شيخه الشافعي فكثيرة مشهورة، وقد عقد ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» فصْلًا لذلك. وأمَّا العكس فقد ذكر المزيُّ في التهذيب (ترجمة أحمد) الشافعيَّ في مَن روى عنه، قال: وهو مِن شيوخه. وكذا ذكره ابن حجر في «تهذيب التهذيب». وكذا الذهبي في «التذهيب» لكنه قال: ولم يصرِّح باسمه. ويمثِّلون في كتب المصطلح في هذا الباب : برواية الإمام أحمد عن علي بن المديني، والعَكْس. وانظر: سير النبلاء (١١/ ١٨٣). وذكر المزِّي في «التهذيب» عدَّة مِن تلاميذ أحمد رووا عنه وهم من شيوخه منهم قتيبة بن سعيد.

النوع السابع والعشرون: المتفق والمفترق

٢٨- مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتفِقْ
وَضِدُّهُ فِيْمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ

قوله: «متفق لفظا وخطا» منصوب على التمييز محوّلًا عن الفاعل.

أي: ما اتفق لفظُه وخطُّه، واختلف شخصُه، فهو في الاصطلاح متفِقٌ.

مثاله: الخليل بن أحمد: ستَّة[1].

وقد قسَّموا هذا النوع إلى ثمانية أقسام[2].

قوله: «وضدُّه فيما ذكرنا»[3] من الاتفاق لفظًا وخطًّا، وهو: المفترق.

---

(١) أي ستة أشخاص، وقد ذكرهُم ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٢/ ١٢٦٥)، وللعراقي في «التقييد»، و«شرح الألفية» (٣/ ٢٠٤) استدراكات مهمة عليه.

(٢) **الأول**: الاتفاق في اسم الشَّخْص واسم أبيه، ومثاله ذكره الشارح. **الثاني**: الاتفاق في الاسم واسم الأب والجد: كأحمد بن جعفر بن حمدان، أربعة. **الثالث**: في الكنية والنِّسبة: كأبي عمران الجوني، اثنان. **الرابع**: في الاسم وكنية الأب: كصالح ابن أبي صالح، أربعة. **الخامس**: في الاسم واسم الأب والنِّسبة: كمحمد بن عبدالله الأنصاري، اثنان. **السادس**: في الاسم أوالكُنْية: كحماد وأبو حمزة. **السابع**: في النِّسبة: كالآملي والحنفي، **الثامن**: في الكُنْية واسم الأب: كأبي بكر ابن عياش، ثلاثة. انظر: «شرح ابن قطلوبغا على غرامي صحيح» (٨٥/ بتحقيقي)، و«علوم الحديث» (٢/ ١٢٦٥)، و«التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٠١)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٨٢٠).

(٣) ذكر مثل هذا ابن جَماعة في «زوال الترح» فإنه قال: المتفِق: ما اتفق لفظُه وخطُّه، والمفترق ضدُّه، وتعقَّبه ابنُ قُطْلوبغا في «شرحه لغرامي صحيح» بقوله: التعريف بتمامِه للمتفق والمفترق إذْ ليس الافتراق إلا بالأشخاص، فقوله: «والمفترق ضدّه»: إنْ أراد ما اتفق خطًّا لا لفظًا؛ فهو النوع الآتي -أي المؤتلف والمختلف- وإنْ أراد ما لا يتفق لا لفظًا ولا خطًّا؛ فليس مما نحنُ فيه بشيء والله أعلم. **قلتُ**: ويمكن أن يريد بالضدِّية اختلاف الأشخاص، فإنها -مع اتفاق الأسماء لفظًا وخطًّا- مفترقةٌ. فالضدِّية على غير بابها،
=

النوع الثامن والعشرون: المؤتلف والمختلف

٢٩- مُؤْتَلِــــفٌ مُتَّفِــــقُ الْخَــــطِّ فَقَــــطْ
وَضِــــدُّهُ مُخْتَلِــــفٌ فَــــاخْشَ الْغَلَــــطْ

قوله: «**مؤتلف**» في اصطلاحهم: «**متفِقُ الخطِّ فقط**» دون اللفظ.

نحو: سلّام[١] -بتشديد اللام وتخفيفها- .

وقد أَلَّف في هذا النوع: ابنُ مَاكُولا[٢] كتابًا سماه: «الإكمال».

قوله: «**وضدّه**»[٣] أي: المؤتلف: «**مختلفٌ**» وهو الذي لم يتفِقْ في الخطّ.

قوله: «**فاخش الغلط**» أي: احذر الوقوع في التصحيف.

وفي جميع هذه الأنواع مؤلَّفات فليُعلم من المبسوطات.

ويكون عجز البيت من تمام التعريف. ويؤيِّده أنه أفرد بيتًا -وهو الآتي- للمؤتلف والمختلف.

(١) فـ (سلّام) و (سلَام) مؤتَلفَان في الخطِّ -أي صورة الرسم- واختلفَا في اللفظ والنُّطق، فالأوَّل مشدَّد، والثاني مخفَّف. والاختلاف هنا مرجعُه: الشَّكل. وقد يكون مرجِعُه النقط، مثل: (عثّام) و (غنّام)، الأول: بمُهملة ومثلثة. والثاني: بمعجمة ونون.

(٢) الحافظ الكبير أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن ماكولا، أصله من أصبهان ثم انتقل إلى بغداد، توفي سنة (٤٨٧)، «شذرات الذهب» (٥/ ٤٧٤). وكتابه مطبوع مرارًا.

(٣) هذا مِن تمام التعريف فيما يَظهر، أي: ضدّ ذلك الائتلاف في الخطّ: الاختلاف في النُّطق، فاحذر أنْ تشدِّد مخفّفًا، أو تُعجِمَ مهملًا، ونحو ذلك. راجع آخر حاشية من النوع السابق.

النوع التاسع والعشرون : المنكر

٣٠- وَالمُنْكَرُ الفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا
تَعْدِيْلُهُ لَا يَحمِلُ التَّفَرُّدَا

قوله: «**والمنكر الفرد به**» أي: بروايته راو «**غَدَا**» أي: صار «**تعديله**» أي: توثيقُه «**لا يحملُ**» أي: لا يحتمل التفرُّد.

أو معناه: هو الذي لا يُعرَف متنُه مِن غَيرِ جهةِ رَاويه[١].

مثاله: ما رواه النَّسائي[٢] مِن رواية أبي زكير[٣] يحيى بن محمد عن أبيه عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا مرفوعًا: «**كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخَلِق**». قال النسائي: حديث منكر تفرّد به أبو زكير، ولم يبلغ رتبته مَن يُحتمل تفرُّده.

---

(١) هذا نوع من المنكر. والآخر: الفرْد المخالف لما رواه مَن هُو أولى منه. وفي المنكر تفاصيل ومباحث انظر: «علوم الحديث» (١/ ٤٧٢)، و«التدريب» (١/ ٢٧٦)، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٦٧٤)، و«الموقظة» (٩٣/ عوني)، و«النكت الوفية» (١/ ٤٦٦)، و«النزهة» (٩٨ ، ١٢٢)، و«اختصار علوم الحديث» (١/ ١٨٣)، و «الحديث المنكر عند نقاد الحديث» مجلدان.

(٢) في «الكبرى» (٦/ ٢٥٠/ ٦٦٩٠)، وابن ماجه برقم (٣٣٣٠)، والحديث ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٧٢/ ١٣٩٣) وأقرّه الألباني *رحمه الله* على الحكم بوضعه في «الضعيفة» برقم (٢٣١)، والحديث قد أنكرهُ عددٌ من الأئمَّة.

(٣) أبو زكير لقب، وكنيتُه أبو محمد، أخرج له مُسلم متابعةً في كتاب الإيمان حديثًا واحدًا كما في «التقييد والإيضاح» (١/ ٤٨٢)، و«رجال مسلم» (٢/ ٣٥٠) لابن منجويه، وقد ضعَّفه الأئمة، قال ابنُ معين: ضعيف، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد، لا يحتج به، انظر: «البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومسّ بضرْبٍ من التجريح» للعراقي (٣١١).

النوع الثلاثون : المتروك

٣١- مَتْرُوْكُـــهُ مَـــا وَاحِـــدٌ بِـــهِ انْفَـــرَدْ
وَأَجمَعُـــوْا لِضَـــعْفِهِ فَهْـــوَ كَـــرَدْ

قوله: «**متروكه**» أي: الحديث.

قوله: «**ما واحد به انفرد وأجمعوا لضعفه**» لتُهمتِهِ بالكذِب، أو الفسْق أو الغَفْلة ، أو كَثْرة الوهم(١).

قوله: «**فهو كرَد**» أي: كالمردود الموضوع، لكنَّه أخف منه.

وهذا النَّوع أسقطه العراقي(٢)، وزاده ابنُ حجر في «النُّخبة»(٣) والله أعلم.

---

(١) إذا ظهر فسق الراوي، أو كثُرت غفلته، أو فحُش غلطُه وأوهامه: فهو متروك، أي الراوي، ولقب حديثه: منكر، انظر: «النزهة» (١٢٢ ـ ١٢٣).

(٢) لم يذكره في «الألفية». والعِراقي هو الحافظ الكبير أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن، العراقي الأصل، الشافعي، توفي في شعبان سنة (٨٠٦ هـ)، وله (٨١) سنة. «حسن المحاضرة» (١/ ٣٠٧)، و«شذرات الذهب» (٩/ ٨٧).

(٣) ونصُّه في «النزهة» (١٢٢): «القسم الثاني من أقسام المردود -وهو ما يكون بسببِ تُهمة الراوي بالكذب- هو: المتروك». وأمّا الذهبي فقد لقَّب هذا النوع بـ: (المطروح) كما في «الموقظة» (٥٦/ عوني).

النوع الحادي والثلاثون : الموضوع

٣٢- وَالْكَــــذِبُ المُخْتَلَــــقُ المَصْــــنُوعُ

عَلَــــى النَّبِــــيْ فَــــذَلِكَ[1] الموْضُــــوْعُ

قوله: «والكذب المختلَق» بفتح اللام أي: لأنَّه لا يُنسب إلى النبي ﷺ أصلًا[2].

«المصنوع» مِن واضعه **«على النبي»** ﷺ القائل: **«من كذب عليَّ متعمّدا فليتبوأ مقعده من النار»**[3] **«فهُو الموضوع»** بضم الهاء. وقد قرأ بذلك ابنُ كثير[4] وغيره.

قوله: «الموضوع» سُمِّي بذل لانحطاط رتبته.

وأتى الناظمُ في تعريفهِ بهذه الألْفاظ الثلاثة المتقاربة: للتأكيد في التقرير.

وأوردَ الموضوعَ في أنواع الحديث مع أنه ليس بحديث؛ نظرًا إلى واضِعِه.

وهو شرُّ الضعيف وأقبحه، ويليه: المتروك، ثمَّ المنكر، ثم المعلَّل، ثمَّ المدرج، ثم المقلُوب، ثمَّ المضطرب. كذا رتَّبه الحافظ ابنُ حجر رحمه الله تعالى[5].

---

(١) في نسخة الشرح: على النبي فهُو الموضوع.

(٢) ولذلك لا يحل روَايتُه ولا التحديث به لأحد عَلِم بحالِهِ إلا للبيان بالاتفاق.

(٣) الحديث في الصحيحين عن جماعة من الصحابة، منهم المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، البخاري (١٢٩١)، ومسلم (٤).

(٤) أبو سعيد عبدالله بن كثير بن عمرو المكي إمام الناس في الإقراء بمكة، توفي سنة (١٢٠ هـ)، «شذرات الذهب» (٢/ ٨٩)، و«شرح طيبة النشر» (٩).

(٥) في «النخبة» وشرحها «النزهة» (١١٦)، وقد نصَّ على أنه رتَّبها «على الأشد فالأشد في مُوجب الردّ على سبيل التدلِّي».

الخاتمة

٣٣- وَقَـــدْ أَتَـــتْ كَـــالجَوْهَرِ المَكْنُـــوْنِ
سَـــــمَّيتُهَا مَنظُومَـــــــةَ البَيْقُـــــوَنِي

٣٤- فَــــوْقَ الثَّلاثِـــيْنَ بِــــأَرْبَعٍ أَتَـــتْ
أَبْيَاتُهــــــا تَمَّـــــتْ بِخَيْـــــرٍ خُتِمـــــتْ

قوله: «**وقد أتت**» أي: جاءت، ونِسْبة [٤] المجيء إليها مِن المجاز العَقْلي(١).

قوله: «**كالجوهر**» في النفاسة وعُلوّ القسم. **قوله:** «**المكنون**» في صِدْقه.

قوله: «**سمَّيتها منظُومةَ البيقوني**» نِسْبة إلى «البيقون» وهي قرية في إقليم أَذْرَبِيجَان قريب من الأكراد(٢).

والتحقيق -كما أفاده ابنُ حجر- : أنَّ أسماءَ الكُتب والمقدّمات مِن حيِّز (عَلَم

---

(١) هو مَا كان التجوّز فيه في الإسْناد، كإسنَاد الفِعْل إلى ما يمنع العقل إسناده إليه، لعِلَاقة. كإسناد الاتيان إلى الأبيات فلا يُعقَل أن تأتي!!. وأمَّا الألفاظ فأنت ترى أنها مستعملة لما وضعت له. بخلاف المجاز اللفظي فإنَّ التجوّز فيه في اللفظ نفسه فإنْ كانت العِلاقة المشابهة فاستعارة، وإن كانت غيرها: فمُرسَل. حتى إيضاح ما قصده، لكن أصبح هذا مولجًا لأهل الأهواء للتحريف، فإنهم يقولون -مثلا- ﴿وجاء ربك﴾ مجاز عقلي لعدم إمكان نسبة المجي إلى الله عقلًا ؟!. وأهل السنة يقولون: هذا ليس فيه مجاز، بل هو حقيقة، أخبر الله عنها وصفة وهي المجي بيّنها واثبتها الله تعالى، لا تمتنع عقلًا ولا شرعًا.

(٢) قال الحسَني في «الدرر البهية شرح المنظومة البيقونية» (١٢٧): «توقَّف في هذه النِّسبة غالب مَن كتب هاهنا، ورأيتُ لبعضِهم أنها إلى: بيقون قرية في إقليم إذربيجان بقرب الأكراد». وقال الزرقانـي في «شرحه»: «لم أقف على ما هو منسوب إليه».

الجنْس) لا اسمه، وأنَّ أسماء العُلوم مِن حيّز (عَلَم الشَّخْص)[(١)].

قوله: «فوق الثلاثين» أي: أكثر من الثلاثين بيتًا **«بأربع»** أي: بأربعةٍ -بحذْف التاء- للوَزن.

على أنه إذا لم يُذكر المعدُود -كما هنا- يجوز تذكير العدد وتأنيثه، ففي الحديث: **«وأتبعه ستة[(٢)] من شوال»**[(٣)].

«ثم بخير ختمت» ختمَ الله لنا بالحُسْنى، وبلَّغنا في الدَّارين حُسْن المنى.

والله أعلم وأحكم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

---

(١) يعني بابن حجر: الهيتميَّ، وكلامُه في تحفة المحتاج (١/ ٣٥)، وقد تعقَّبه الشرواني في الحاشية. وعكسَه الشنواني في حاشيته على «إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد» (١٤٠) وقال العبادي في حاشية «تحفة المحتاج»: «فِي «شَرْحِ الْفَوَائِدِ الْغِيَاثِيَّةِ» لِشَيْخِنَا الشَّرِيفِ عِيسَى الصَّفَوِيِّ: وَاعْلَمْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْعُلُوم كَأَسْمَاءِ الْكُتُبِ أَعْلَامُ أَجْنَاسٍ عِنْدَ التَّحْقِيقِ وُضِعَتْ لِأَنْوَاعِ أَعْرَاضٍ تَتَعَدَّدُ أَفْرَادُهَا بِتَعَدُّدِ الْمَحَلِّ كَالْقَائِمِ بِزَيْدٍ وَبِعَمْرٍو. وَقَدْ تُجْعَلُ أَعْلَامَ أَشْخَاصٍ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمُتَعَدِّدَ بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ: يُعَدُّ عُرْفًا وَاحِدًا، وَهَذَا إنَّمَا يَتِمُّ إنْ لَمْ تَكُنْ مَوْضُوعَةً لِلْمَفْهُومِ الْإِجْمَالِيِّ كَمَا مَرَّ». وحكاه أيضًا عنه في شرحه على الورقات (١١٨). و(عَلَم الجنس): هو ما وضع للماهية بقيْد استحضارها في الذِّهن، وهو كالنكِرَة في المعنى، نحو: أسامة للأسد، وثُعالة للثعلب. و(عَلَم الشخص) ما وضع لمعيَّن في الخارج لا يتناول غيره. واسم الكتاب كـ «فتح المغيث» مثلًا، واسم العِلْم «عِلْم مصطلح الحديث».

(٢) كذا، والشاهد على رواية حذف التاء، أي: «ستًا».

(٣) أخرجه مسلم برقم (١١٦٤) من حديث أبي أيوب رضي الله عنه.

قال النَّووي عندَ هذا الحديث: «قوله: «ستًّا من شوال» صحيح، ولو قال: ستة بالهاء جاز أيضًا، قال أهل اللغة: يقالُ صُمنا خمسًا وستًّا، وخمسةً وستةً، وإنما يلتزمُون الهاء في المذكَّر إذا ذكَّروه بلفظه صريحًا، فيقولون: صمنا ستةَ أيام، ولا يجوز ستَّ أيام، فإذا حذَفوا الأيام جاز الوجهان، ومما جاء حذف الهاء فيه من المذكَّر إذا لم يُذكر بلفظه قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة/ ٢٣٤] أي: عشرة أيام».

قال مؤلِّفها رحمه الله تعالى: كان الفراغ من تحريرها في شهر رجب سنة (١٢٣٣هـ)[١].

تـمَّت

كمُـــل النســـخ وانقضـــى وفعلـــتُ الـــذي وجـــب
غفـــرَ اللهُ لمـــن قَـــرَا ودعـــا للـــذي كَتَـــب

[قد نجز القلم وارتاح بعون الله الملك الفتاح مِن نسخ هذه الرِّسالة على يدِ أضعف عباد الله الراجي رحمةَ مولاه: عبد الرحيم بن محمد صالح بن المرحوم سليمان غفر الله ذنوبهما المنان. وذلك عشية يوم الأحد لثمان وعشرون! خلَت من شهر ربيع الأول من شهور عام (١٣١٤) أربعة عشر وثلاثمائة بعد الألف من هجرة مَن له أكمل العِزِّ والشرف، وصلى الله على سيدنا محمد المختار وعلى آله وأصحابه الأخيار ما دامة الليل والنهار]

(١) انتهى التعليق المختصر على هذا الشرح المليح المعتصر، وكان الفراغ منه يوم الأربعاء الثاني عشر من شهر رمضان المبارك سنة (١٤٣٠ هـ)، وكان كتابة هذه التعليقات خلال أيام متفرِّقة مِن مستَهَلِّ شهر رمضان، في ظروف يعلمُها الله اقتضت الاختصار، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصَّالحات.
قلت: ثمَّ قرأتُها وصحَّحتها وأضفتُ إليها ، في يومين مِن أول ذي القعدة عام ١٤٤١. والحمد لله رب العالمين.

الفهرس